EISSN: 2707-5192
ISSN: 2616-5864

الآداب

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية

تصدر عن كلية الآداب - جـــامعـــة ذمـــار

أثر مقاصد الشريعة في تطوير الذات

ضمان الصناديق الاستثمارية - دراسة فقهية

البعثات الفرنسية إلى الموانئ اليمنية 1709-1736م

جماعات الممارسة بوصفها أداة لإدارة المعرفة - مراجعة علمية

تأثير تطبيق نظام تخطيط الموارد ERP على الأداء الإداري والمالي في الجامعات اليمنية - دراسة حالة جامعة ذمار

24

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى

بالدراسات والبحوث الإنسانية

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية:

موقع الجامعة

موقع المجلة

الآداب

مجلة علمية فصلية محكمة – تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية -تصدر عن كلية الآداب

الإشراف العام:
أ.د. طالب طاهر النهاري

رئيس التحرير:
أ.د. عبدالكريم مصلح أحمد البحلة

نائب رئيس التحرير:
د. عصام واصل

مدير التحرير:
أ.م.د. فؤاد عبد الغني محمد الشميري

المحررون:

أ.م.د. جمال نعمان عبدالله (اليمن)	أ.د. عارف أحمد المخلافي (السعودية)	أ.د. غادة محمد عبدالرحيم (مصر)
أ.م.د. حسن محمد المعلمي (اليمن)	أ.د. عبدالله عبدالسلام الحداد (السعودية)	أ.م.د. نعمان أحمد سعيد (اليمن)
أ.م.د. سرمد جاسم الخزرجي (العراق)	أ.د. عبدالحكيم عبدالحق سيف الدين (قطر)	أ.د. منصور النوبي منصور يوسف (مصر)
أ.د. سفيان عثمان المقرمي (اليمن)	أ.م.د. عبدالقادر عساج محمد (اليمن)	أ.د. وديع محمد العزعزي (السعودية)

التصحيح اللغوي والترجمة:

القسم العربي	القسم الإنجليزي
أ.م.د. عبدالله علي الغُبَسي	ترجم ملخصات هذا العدد: أ.م.د. عبدالملك عثمان إسماعيل غالب مراجعة: أ.م.د. أمين علي الصلل

الهيئة العلمية والاستشارية:

أ.د. أحمد شجاع الدين (اليمن)	أ.د. عاطف عبد العزيز معوض (مصر)
أ.د. أحمد سراج (المغرب)	أ.د. عبدالحكيم شايف محمد (اليمن)
أ.د. أحمد صالح محمد قطران (اليمن)	أ.د. عبدالكريم إسماعيل زبيبة (اليمن)
أ.د. أحمد مطهر عقبات (اليمن)	أ.د. عبدالله إسماعيل أبو الغيث (اليمن)
أ.د. أحمد علي الأكوع (اليمن)	أ.د. عبدالله سعيد الجعيدي (اليمن)
أ.د. ألطاف ياسين خضر الراوي (العراق)	أ.د. عبده فرحان الحميري (اليمن)
أ.د. بجاش سرحان المخلافي (السعودية)	أ.د. علي سعيد سيف (اليمن)
أ.د. الحاج موسى عوني (المغرب)	أ.د. فضل عبدالله الربيعي (اليمن)
أ.د. حسين عبدالله العمري (اليمن)	Prof. Leif Stenberg (UK)
أ.د. حسن إميلي (المغرب)	أ.د. محمد حزام العماري (اليمن)
أ.د. حسن محمد علي شبالة (اليمن)	أ.د محمد سنان الجلال (اليمن)
أ.د. حسن ثابت فرحان (اليمن)	أ.د. محمد حمزة إسماعيل الحداد (مصر)
أ.د.حمود محمد شرف الدين (اليمن)	أ.د. محمد محمد يحيى الرفيق (اليمن)
أ.د. رابح خوني (الجزائر)	أ.د. منير عبدالجليل العريقي (اليمن)
أ.د. ساجدة طه محمود الفهداوي (العراق)	أ.د. ناهض عبدالرزاق دفتر (العراق)
أ.د. عادل العنسي (اليمن)	أ.د. نصر الحجيلي (اليمن)

المسؤول المالي	الإخراج الفني
علي أحمد حسن البخراني	محمد محمد علي سبيع

الآداب

مجلة علمية فصلية محكمة

تصدر عن كلية الآداب،

جامعة ذمار، ذمار،

الجمهورية اليمنية.

العدد (24)

سبتمبر 2022

ISSN: 2616-5864

EISSN: 2707-5192

الترقيم المحلي:

(2018 - 551)

هذه الدورية هي إحدى دوريات الوصول الحر، تتاح محتوياتها جميعًا مجانًا بدون أي مقابل للمستفيد أو الجهة المنتمي إليها، ويسمح للمستفيد بالقراءة والتحميل والنسخ والتوزيع والطباعة والبحث ومشاركة النص الكامل للمقالات، واستعمالها لأي غرض آخر قانوني دون الحاجة إلى تصريح مسبق من الناشر أو المؤلف. بموجب ترخيص: Commons Attribution 4.0 International License .

قواعد النشر

تصدر مجلة "الآداب" المحكمة، عن كلية الآداب، جامعة ذمار، الجمهورية اليمنية، وتقبل نشر البحوث بالعربية والإنجليزية والفرنسية، وفقًا للقواعد الآتية:

أولا: القواعد العامة لقبول البحث للتحكيم

- أن تتسم الأبحاث بالأصالة والمنهجية العلمية السليمة.
- أن لاتكون البحوث قد سبق نشرها أو تقديمها للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث إقرارا خطيًا بذلك.
- تكتب البحوث بلغة سليمة، وتراعى فيها قواعد الضبط ودقة الأشكال -إن وجدت- بصيغة (Word).
- تكتب البحوث بخط (Sakkal Majalla) وبحجم (15)، بالنسبة إلى الأبحاث باللغة العربية، وبخط (Sakkal Majalla) وبحجم (13) بالنسبة إلى الأبحاث باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وتكون العناوين الرئيسة بخط غامق، وبحجم (16). على أن تكون المسافة بين الأسطر (1,5 سم)، ومسافة الهوامش (2,5 سم) من كل جانب.
- لا يتجاوز البحث (7000) كلمة، ولا يقل عن (5000) كلمة، بما فيها الأشكال والجداول والملاحق، ويمكن تجاوز الزيادة حتى (9000) كلمة.
- على الباحث أن يتجنب الانتحال أو اقتباس عبارات الآخرين أو أفكارهم، دون الإشارة إلى المصادر الأصلية.

ثانيا: إجراءات التقديم للنشر

يلتزم الباحث بترتيب البحث وفق الخطوات الآتية:

- تحتوي الصفحة الأولى على العنوان بالعربية واسم الباحث ووصفه الوظيفي، والمؤسسة التي ينتمي إليها، وبريده الإليكتروني، ومن ثم الملخص بالعربية.
- تحتوي الصفحة الثانية على ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمحتويات الصفحة الأولى (العنوان واسم الباحث ووصفه... إلخ، والملخص والكلمات المفتاحية).
- يحتوي الملخصان بالعربية والإنجليزية على العناصر الآتية: (هدف البحث، المنهجية، والنتائج)، على ألا يتعدى كل منهما 170 كلمة، ولا يقل عن 120 كلمة، في فقرة واحدة، ويرفق معهما كلمات مفتاحية بحيث تتراوح بين 4-5 كلمات باللغتين.
- **المقدمة**: يحتوي البحث على مقدمة يستعرض فيها الباحث: نبذة عن الموضوع، الدراسات السابقة، الجديد الذي سيضيفه البحث في مجاله، إشكالية البحث، أهدافه، أهميته، ومنهجه، وخطته (تقسيمه)، على أن يكون ذلك في سياق الكلام دون إفراد عناوين داخل المقدمة.

- **العرض**: يتم عرض البحث وفقًا للمعايير والأصول العلمية المتبعة، والمباحث والمطالب المشار إليها، وبشكل مترابط ومتسلسل.
- **النتائج**: يتم عرض النتائج بشكل واضح ومتسلسل ودقيق.
- **الهوامش والمراجع**

- توثق الهوامش في نهاية الأبحاث على النحو الآتي:

يكتفى في الهوامش بكتابة لقب المؤلف، عنوان البحث/الكتاب مختصرا، ومن ثم الجزء إن وجد فالصفحة. مثلا: المقري، نفح الطيب: 100/1. وإذا لا يوجد جزء يكتب رقم الصفحة مباشرة، مثلا: سوسور، علم اللغة العام: 100.

- توثق بيانات المصادر والمراجع على النحو الآتي:

أ- **المخطوطات:** لقب المؤلف، اسمه، عنوان المخطوط، مكان حفظه، رقمه. مثلا: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت.616هـ)، إعراب لامية العرب للشنفرى، مكتبة عارف حكمت، المدينة المنورة، السعودية، (أدب 77).

ب- **الكتب:** لقب المؤلف، اسمه، عنوان الكتاب، بلد النشر، ومكانه، الطبعة، وتاريخها. مثلا: المقري، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، بيروت، ط5، 2008م.

ج- **الدوريات:** لقب المؤلف، اسمه، عنوان المقال، اسم المجلة، الناشر، البلد، رقم المجلد، رقم العدد، تاريخه. مثلا: الشامي، ألطاف إسماعيل أحمد، الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم - دراسة دلالية، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع8، 2020م.

د- **الرسائل الجامعية:** لقب صاحب الرسالة، اسم صاحب الرسالة، اسمه، عنوانها، القسم، الكلية، والجامعة، تاريخ إجازتها. مثلا: النهمي، أحمد صالح محمد، الخصائص الأسلوبية في شعر الحماسة بين أبي تمام والبحتري - شعر الحرب والفخر أنموذجًا، أطروحة دكتوراه، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2013م.

- ومن ثم يتم ترتيبها ألفبائيًا (هجائيًا)، على أن لا يدخل في الترتيب (أل، وأبو، وابن)، فابن منظور مثلا يرتب في حرف الميم.
- يقوم الباحث برومنة المراجع بعد اعتمادها وتدقيقها بشكلها النهائي من قبل هيئة تحرير المجلة.

- ترسل الأبحاث بصيغتي Word وPDF باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني للمجلة: info@jthamararts.edu.ye .
- يتولى رئيس التحرير إبلاغ الباحث باستلام بحثه، وإجازته للتحكيم أو التعديل عليه قبل إجازته للتحكيم.

ثالثا: إجراءات التحكيم والنشر

- بعد إجازة البحث للتحكيم من قبل رئيس التحرير أو نائبه أو مدير التحرير تتم إحالته إلى المحكمين.
- تخضع الأبحاث المقدمة للنشر في المجلة لعملية مراجعة المحكمين المزدوجة المجهولة.
- يصدر قرار قبول البحث للنشر من عدمه بناء على التقارير المقدمة من المحكمين، وتكون مبنية على أساس قيمة البحث العلمية، ومدى استيفاء شروط النشر المعتمدة والسياسة المعلنة للمجلة. وعلى مبادئ الأمانة العلمية وأصالة البحث وجدته.
- يتولى رئيس التحرير إبلاغ الباحث بقرار المحكمين حول صلاحيته للنشر من عدمه، أو إجراء التعديلات الموصى بها.
- يلتزم الباحث بالتعديلات التي يوصي بها المحكّمون في البحث وفقًا للتقارير المرسلة إليه، خلال مدة لا تتجاوز 15 يومًا.
- يعاد البحث إلى المحكمين عندما تكون التوصيات جوهرية؛ لمعرفة مدى التزام الباحث بما طُلب منه. وتتولى رئاسة/إدارة التحرير متابعة التقييم عندما تكون التوصية بإجراء تعديلات طفيفة، ومن ثم يتم التحقّق النهائيّ، ويُمنح الباحث خطاب قبول بالنشر، متضمنا رقم العدد الذي سوف ينشر فيه وتاريخه.
- بعد التأكد من جاهزية المخطوطة بصورتها النهائية، يتمّ إرسالها إلى التدقيق اللغوي والمراجعة الفنية، ثم تحال إلى الإنتاج النهائي.
- يعاد البحث بصورته النهائية إلى الباحث قبل النشر للمراجعة النهائية وإبداء الملاحظات إن وجدت، وفق النموذج المعدّ لذلك.
- يتم نشر الأعداد إلكترونيًّا في موقع المجلة وفق الخطة الزمنية المحددة للنشر، ويُتاح تحميلها مجانًا ودون شروط فور نشرها.

رابعًا: أجور النشر

يدفع الباحثون الأجور المقررة على النحو الآتي:

- يدفع أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار مبلغًا وقدره (15000) ريال يمني.
- في حين يدفع الباحثون من داخل اليمن (25000) ريال يمني.
- ويدفع الباحثون من خارج اليمن (150) دولارًا أمريكيًّا أو ما يعادلها.
- كما يدفع الباحثون أجور إرسال النسخ الورقية من العدد.
- في حال زيادة عدد كلمات البحث عن (9000) كلمة، يدفع الباحثون ألف ريال يمني عن كل صفحة زائدة.
- لا يعاد المبلغ إذا رُفض البحث من قبل المحكمين.

للاطلاع على الأعداد السابقة يرجى زيارة موقع المجلة عبر الرابط الآتي:

https://www.tu.edu.ye/journals/index.php/artsmain

عنوان المجلة: كلية الآداب - جامعة ذمار، هاتف (00967509584).

العنوان البريدي: ص.ب (87246)، كلية الآداب - جامعة ذمار. ذمار، الجمهورية اليمنية.

المحتويات

- باب البيع من كتاب سبيل الرشاد لابن المقري - دراسة وتحقيقًا
د. عبده علي محمد الجدي.....9
- سِتُ قَوَاعِدَ أصوليَّةٌ متَعَلِقَةٌ بالنَّوَافِلِ - دِرَاسَةٌ تَأصِيليَّةٌ تَطبيقيَّةٌ
د. عبد العظيم رمضان عبد الصَّادق أحمد.....52
- التَّكْلِيفُ الأُخْرَوِيُّ وَآثَارهُ الشَّرْعِيَّةُ - دراسة أصوليَّة - تطبيقيَّة
د. علي بن محمد بن علي باروم.....98
- أثر مقاصد الشريعة في تطوير الذات
د. أمل بنت أحمد سعيد عقلان.....216
- ضمان الصناديق الاستثمارية - دراسة فقهية
د. قاسم بن محمد بن إبراهيم.....246
- الأحكام الفقهية المترتبة على صلوات الجماعة وقت منع التجول
د. منيرة بنت سعيد بن عبدالله أبو حمامة.....290
- المسائل المتعلقة بالملائكة في الصلاة والمساجد - دراسة عقدية
د. أيمن بن محمد الحمدان.....352
- مصطلح التصحيف والتحريف بين الحافظ ابن عدي والحافظ ابن حجر
منى محمد سعد الشهراني.....383
- ثقافة الحوار في السنة النبوية وأثره على الفرد والمجتمع
د. أروى علي محمد اليزيدي.....415
- التبادل التجاري بين ميناء عدن وموانئ جنوب شرق آسيا 626- 858هـ/ 1229- 1454م - دراسة تاريخية
د. محمد أحمد طاهر الحاج.....454
- البعثات الفرنسية إلى الموانئ اليمنية 1709- 1736م
د. أمل عبدالمعز صالح الحميري.....506
- جماعات الممارسة بوصفها أداة لإدارة المعرفة - مراجعة علمية
عبدالله إبراهيم القحطاني.....537
- تأثير تطبيق نظام تخطيط الموارد ERP على الأداء الإداري والمالي في الجامعات اليمنية - دراسة حالة جامعة ذمار
د. آمال محمد المجاهد.....575
- أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على أداء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي يديرها الشباب في مديريتي عبس وبني قيس في محافظة حجة
د. نجوى أحمد نعمان عثمان.....613
- أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة - دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية
د. عبدالله حسن محمد علي الريمي.....646
- أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء العاملين بخدمة الجمهور في وزارة الأشغال العامة والطرق في اليمن
حامد ضيف الله محمد الكرشمي.....699

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

العدد الرابع والعشرون
24
سبتمبر 2022

OBEN ACCESS

أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة
دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية

د. عبدالله حسن محمد علي الريمي *
a.almnhori@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/16م | تاريخ القبول: 2022/05/25م

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، وقد استخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل لاختيار العينة، كما قسمت الدراسة إلى مقدمة ومبحثين هما الإطار النظري والإطار الميداني. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة؛ كما أن هناك متغيرات أساسية يتحدد على أساسها الأثر الإيجابي للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة تمثل أهمها في: توفير المراجعة الداخلية للمعلومات؛ وكذا توافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية. كما توصلت الدراسة إلى أن متغيرات المراجعة الداخلية وتطبيق مبادئ الحوكمة متوافرة بدرجة مرتفعة بشكل عام؛ مع وجود انخفاض في تنفيذ بعض مهام المراجعة الداخلية، وكذا انخفاض مستوى تطبيق بعض مبادئ الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، الحوكمة، حوكمة البنوك، البنوك التجارية اليمنية.

* أستاذ المحاسبة المساعد - قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية - جامعة العلوم والتكنولوجيا - الجمهورية اليمنية.

للاقتباس: الريمي، عبدالله حسن محمد علي، أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة - دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، ع24، 2022: 646- 698.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

DOI: 10.35696/1915-000-024-015

العدد الرابع والعشرون 24
سبتمبر 2022

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

OBEN ACCESS

The Impact of Internal Audit on Applying Governance Principles: A Field Study on Commercial Banks in the Republic of Yemen

Dr. Abdullah Hasan Mohammed Ali Al-Raimi *

a.almnhori@gmail.com

Received: 16\03\2022	Accepted: 25\05\2022

Abstract:

The study aimed to measure the impact of internal audit on applying governance principles in commercial banks in the Republic of Yemen using analytical descriptive method and a questionnaire as tools for data collection. The data collected was analysed using the statistical package for social sciences (SPSS). The study used the comprehensive inventory method to select the sample. It was divided into an introduction and two sections, i.e. the theoretical framework and the field framework. The study reached a set of results, the most important of which are: the existence of a positive impact of internal audit in applying the principles of governance. Also, there are basic variables of which the positive impact of internal audit is determined in applying governance principles, the most important of which are: providing internal audit information and the availability of the institutional structure for internal audit. The study also found that the variables of internal audit and the application of governance principles are available to a high degree in general with a decrease in the implementation of some internal audit tasks, as well as a low level in the application of some governance principles.

Keywords: Internal audit, Governance, Bank governance, Commercial banks in Yemen.

* Assistant Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Administrative Sciences, University of Science and Technology, Republic of Yemen.

Cite this article as: Al-Raimi, Abdullah Hasan Mohammed Ali, The Impact of Internal Audit on Applying Governance Principles: A Field Study on Commercial Banks in the Republic of Yemen, Arts Journal, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, issue 24, 2022: 646-698.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

مقدمة:

تُعد قضية ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة من القضايا المهمة والمعاصرة، وما زالت آثارها السلبية مستمرة، حيث تسببت في انهيار الشركات وحدوث الأزمات المالية والاقتصادية، كان أبرزها عام 2008، إذ مر الاقتصاد العالمي بأزمة مالية غير مسبوقة نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ولذا تزايد قلق المساهمين حول الممارسات المتعلقة بمختلف جوانب الأعمال الإدارية؛ نتيجة لجوء بعض إدارات الشركات إلى القيام بإجراء الكثير من الممارسات الخاطئة، التي تمثل نوعًا من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من جانب الإدارة بصفتها وكيلًا عن المساهمين؛ وذلك لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المساهمين[2].

ومن هنا برزت أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة، ولذا قامت المنظمات والهيئات المهنية الدولية بإصدار المبادئ والتعليمات الإرشادية لتطبيق مبادئ الحوكمة، ومن أهم تلك المنظمات والهيئات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) التي أكدت على أهمية تطبيق هذه المبادئ لتجنب أي تعثر مالي، وهذا ما أكدته الدراسات الحديثة كدراسة (Elamer et al., 2019)[3] ودراسة لوجاني (2020)[4] التي أكدت زيادة أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بعد حدوث العديد من الأزمات الاقتصادية وحالات الفشل والتعثر للمنشآت التي حدثت في السنوات الأخيرة.

ونظرًا لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة فقد تناولت عدة دراسات هذا الموضوع من عدة زوايا؛ إلا أن هذه الدراسة ركزت على تناولها من زاوية مهمة وهي أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة، نظرًا لما تمتلكه المراجعة الداخلية من موقع فريد في المنظمات يُمَكّن المراجعين الداخليين من ملاحظة بنية نظام الحوكمة وتصميمه وفاعليته التشغيلية ويجعلها المصدر الأساسي والمهم لآليات الحوكمة الأخرى.

كما أن هذه الدراسة أضافت أبعادًا جديدة لم تتناولها الدراسات السابقة، بناء على نظرية الوكالة والنظرية المؤسسية لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وهي: البعد الخاص بتوفير المراجعة الداخلية للمعلومات والبعد الخاص بتوافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة ومبحثين تهدف بشكل رئيس إلى قياس أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة.

مشكلة الدراسة:

يُعد ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة القضية الرئيسة للدراسة؛ حيث أكدت مؤشرات الحوكمة العالمية لدى البنك الدولي عام 2013 وجود خطر الانهيار والفشل لبلدان التحول العربي، ومنها اليمن نتيجة ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة؛ إذ تُعد موازنة اليمن من بين الموازنات الأقل شفافية في العالم[5].

أما على مستوى الشركات اليمنية فقد توصلت دراسة علي(2009)[6] إلى أن شركات القطاع الاقتصادي المختلط في الجمهورية اليمنية لا تقوم بالإفصاح عن كافة المعلومات التي تهم الأطراف المستفيدة، ولا توفر قنوات لنشر المعلومات تسمح بحصول جميع المستفيدين عليها بما يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة فيها.

كما توصلت دراسة الديلمي(2013)[7] إلى أن الملكية في القطاع العام بالجمهورية اليمنية لا تلبي متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

وإذا كانت الشركات اليمنية بهذا الضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة، فإن الأسوأ من ذلك أن يظهر هذا الضعف في القطاع المصرفي الذي يُعد الرافد الأساسي للاقتصاد، وأكثر القطاعات حساسية للمتغيرات المحيطة.

ففي دراسة ميدانية لاتحاد المصارف العربية عام (2007)[8] أُجريت على عدد من البلدان العربية منها اليمن، أكدت نتائجها وجود ضعف في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لدى البنوك اليمنية، الأمر الذي يجعل البنوك اليمنية الأضعف على مستوى عينة الدراسة، ومما يؤكد استمرار ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك اليمنية ما أشار إليه تقرير البنك الدولي الصادر بتاريخ 28 يونيو 2013 الخاص بمشروع تنمية البنية التحتية المالية في الجمهورية اليمنية الذي أكد فيه أن مستوى الحوكمة في القطاع المصرفي اليمني لا يزال ضعيفا[9].

وما يزيد القطاع البنكي خطورة هو ترابط مصير البنوك؛ فقد يؤدي وجود إعسار أو عدم توازن في أحد البنوك إلى انتشار تأثيره بسرعة إلى البنوك الأخرى، ومن ثم انعكاس آثاره السلبية على الاقتصاد، ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

ما أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر توفير المراجعة الداخلية للمعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟
2. ما أثر توافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟
3. ما أثر الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟
4. ما أثر دعم لجان المراجعة في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟
5. ما أثر نطاق عمل المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

قياس أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية.

ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس أثر توفير المراجعة الداخلية للمعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.
2. قياس أثر توافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.
3. قياس أثر الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.
4. قياس أثر دعم لجان المراجعة للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.
5. قياس أثر نطاق عمل المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

1- إثراء الفكر المحاسبي من خلال إبراز قضية ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية، وأثر المراجعة الداخلية المسهم في حلها.
2- تقدم الدراسة تأصيلًا نظريًا وعلميًا لأثر المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة.
3- تشخيص واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية اليمنية.
4- تسهم الدراسة في لفت أنظار متخذي القرارات في القطاع المصرفي إلى ما توصلت إليه الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة.
5- سيستفيد من هذه الدراسة المساهمون والمستثمرون والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالحوكمة من خلال استخدامها كمرجع توعوي بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة رئيسة لتحسين أداء الشركات، ودفع عملية التنمية باتجاه سوق أكثر ديمقراطية وتنافسية، وتجنبا للكثير من المخاطر والأزمات المالية والمصرفية.

النموذج المعرفي للدراسة:

تم تصميم النموذج المعرفي بناء على الإطار النظري للدراسة، ويمكن تثبيت النموذج المعرفي للدراسة في الشكل الآتي:

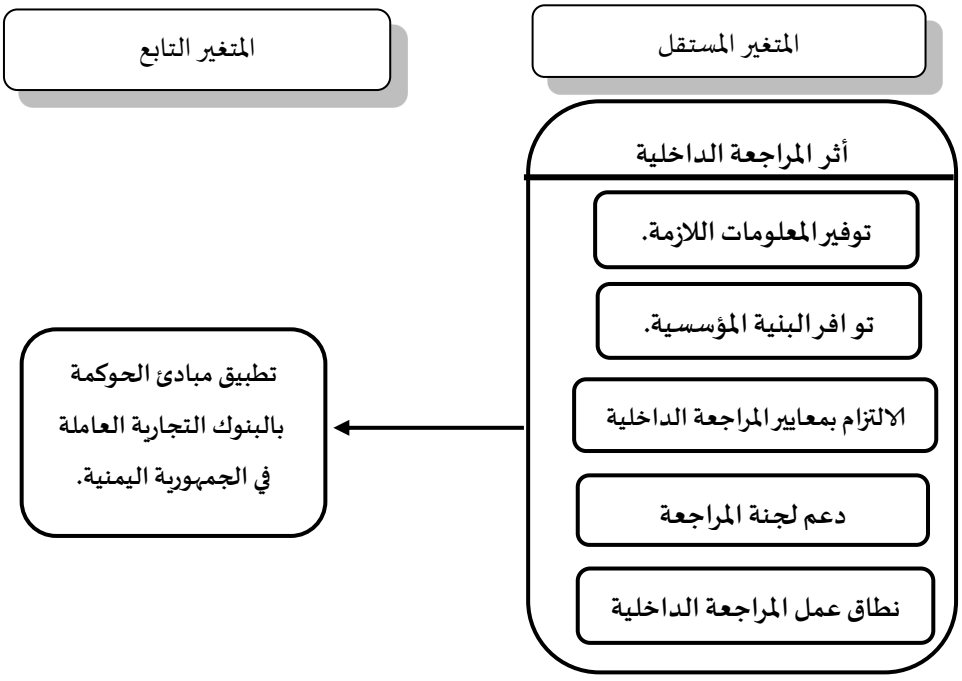

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ". ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفير المراجعة الداخلية للمعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

الفرضية الفرعية الثانية:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

الفرضية الفرعية الثالثة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

الفرضية الفرعية الرابعة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدعم لجنة المراجعة في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

الفرضية الفرعية الخامسة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنطاق عمل المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

وحدة التحليل:

تمت عملية التحليل على مستوى المنظمة (البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية)؛ لأن تطبيق مبادئ الحوكمة وتوافر متطلبات المراجعة الداخلية يُقاس على مستوى البنك، ويتم تحديدها من قبل مجالس الإدارات وإدارات المراجعة الداخلية كونها المسؤولة بالدرجة الأولى على تطبيق مبادئ الحوكمة وتقويم مستوى هذا التطبيق، كما أنها المسؤولة بالدرجة الأولى أيضًا على توفير متطلبات المراجعة الداخلية للإسهام الفاعل في تطبيق مبادئ الحوكمة.

مصادر جمع المعلومات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف الدراسة على المصادر الأولية: وتتمثل في البيانات الأولية التي تم جمعها من البنوك بواسطة الاستبانة التي وزعت على العينة، والمصادر الثانوية: وتتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها من الأدبيات المتاحة ذات العلاقة، والمتمثلة في الكتب والدراسات السابقة، والدوريات، والتقارير التي تناولت موضوع الدراسة، إضافة إلى مواقع الإنترنت ذات الصلة.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في القطاع المصرفي اليمني، وتحديدًا في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية بالعاصمة صنعاء، وقد اقتصرت الدراسة على أعضاء مجالس الإدارات والمراجعين الداخليين في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية الموجودين في العاصمة صنعاء نظرًا للظروف الاستثنائية في البلاد.
- **الحدود الموضوعية:** تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة موضوع أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، دون التطرق لأثر المراجعة الداخلية الشرعية في البنوك الإسلامية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ كونه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، ويتكون مجتمع هذه الدراسة من مجالس الإدارات وإدارات المراجعة الداخلية، ونظرًا لمحدودية مجتمع الدراسة فقد تم اتباع أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة البالغ عددهم (134) من المتواجدين في العاصمة صنعاء، حيث بلغ عدد أعضاء مجالس الإدارات (26)، بينما بلغ عدد المراجعين الداخليين (108) مراجعين.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية:

1. اختبار Cornbach's Alpha.
2. اختبار Shapiro-Wilk.
3. اختبار معامل ارتباط بيرسون.

4. التكرارات والنسب المئوية.
5. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
6. اختبار T لعينة واحدة (One-Sample T-Test) عند الوسط الافتراضي (3 درجات).
7. اختبار F لمعرفة القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.
8. اختبار الانحدار الخطي البسيط.
9. اختبار الانحدار الخطي المتعدد.
10. اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor).
11. اختبار التباين المسموح (Tolerance).

مصطلحات الدراسة:

تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية:

هي تلك المبادئ التي تطبقها البنوك التجارية المرخص لها بالعمل المصرفي في الجمهورية اليمنية استنادًا إلى مبادئ الحوكمة الواردة في "دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية" الصادر عن البنك المركزي اليمني، بالإضافة إلى مبدأ (الإشراف والتوجيه) الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أثر المراجعة الداخلية:

يشير أثر المراجعة الداخلية إلى ما تحدثه وظيفة المراجعة الداخلية من تغيير يصب في سبيل تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك عن طريق تقويم وتحسين عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية.

الدراسات السابقة:

دراسة (Almasria, 2022)[10] بعنوان "حوكمة الشركات وجودة عملية التدقيق: تحليل استكشافي من وجهة نظر التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

Corporate Governance and the Quality of Audit Process: An Exploratory Analysis Considering Internal Audit, Audit Committee and Board of Directors.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم فهم أفضل لما يتعلق بالعلاقات بين آليات حوكمة الشركات وجودة عملية التدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن كفاءة الاتصال بين آليات الحوكمة المختلفة وتبادل نتائج تقارير التدقيق تحسن من فعالية وجودة عملية التدقيق.

دراسة لوجاني (2020)[11] بعنوان **دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات الجزائرية، وقد توصلت إلى أن التدقيق الداخلي يهدف إلى تفعيل حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الحوكمة بفضل نظام الرقابة الداخلية ولجان التدقيق الداخلي.

دراسة (Christopher, J,2018)[12] بعنوان "فشل التدقيق الداخلي: مراقبة الثغرات ودراسة النظرة الجديدة.

The Failure of Internal Audit: Monitoring Gaps and a Case for a New Focus

هدفت الدراسة إلى اكتشاف دور المراجعة الداخلية في الحوكمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تؤثر إيجابًا في تطبيق مبادئ الحوكمة.

دراسة جبران (2014)[13] بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة في شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط-دراسة ميدانية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مبادئ الحوكمة وآليات تطبيقها في الجمهورية اليمنية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: عدم السماح للمراجعين الداخليين بمراجعة استراتيجية الشركة.

دراسة نجم (2013)[14] بعنوان "الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي: دراسة استطلاعية في عينة من المصارف والشركات العراقية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في ظل الفصل بين الملكية والإدارة. وقد توصلت إلى أن التدقيق الداخلي في المصارف والمؤسسات المالية العراقية لا تسهم بشكل فاعل في الحوكمة.

دراسة (Gabrinl., 2013)[15] بعنوان: تأثير المراجعة الداخلية على الحوكمة.

The Effect Of Internal Audit On Governance.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية استخدام نتائج المراجعة الخارجية كمقياس موضوعي لنشاط المراجعة الداخلية لكي تؤثر على الحوكمة. وقد توصلت إلى أن المراجعة الداخلية المبنية على نتائج المراجعة الخارجية غير كافية.

دراسة (Eulerich, Et al., 2013)[16] بعنوان "التصور الذاتي لوظيفة المراجعة الداخلية في نظام حوكمة الشركات – أدلة تجريبية للاتحاد الأوروبي".

"Self-Perception of the internal Audit Function Within the Corporate Governance System – Empirical Evidence for the European Union".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح وظيفة المراجعة الداخلية ودورها في حوكمة الشركات. وقد توصلت إلى أن المراجعة الداخلية تعد آلية مهمة من آليات حوكمة الشركات؛ وتسهم في زيادة القيمة المضافة للشركة.

دراسة سعيدي وأوصيف (2012)[17] بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات في الجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وظيفة المراجعة الداخلية كآلية رقابة إدارية داخل الشركات. وقد توصلت إلى نتائج أهمها: يتوقف دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات على ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المراجعين الداخليين والأطراف المستفيدة من حوكمة الشركة لكيفية جعل المراجعة الداخلية نشاطا يضيف قيمة للشركة ويحمي حقوقهم فيها.

دراسة (Tabara and Ungureanu,2012)[18] بعنوان "المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظم حوكمة الشركات".

"Internal Audit And Its Role In Improving Corporate Governance Systems"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في تحسين نظم حوكمة الشركات. وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن الحوكمة تلعب دورا رئيسًا في تحسين الحوكمة من خلال تأثيرها على عملياتها وسلامة معلوماتها، كما توصلت أيضًا إلى أن مجلس الإدارة والإدارة والمراجعين الداخليين هي الأطراف المعنية بالاتصال بآليات الحوكمة الأخرى.

دراسة طيب الأسماء (2010)[19] بعنوان "المراجعة الداخلية ودورها في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف الإسلامية" بالتطبيق على الجهاز المصرفي السوداني.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية المهم في مراقبة وتطبيق تلك المبادئ والقواعد حسب المعايير الدولية، وقد توصلت إلى أن للمراجعة الداخلية دورا مهما في تطبيق مبادئ الحوكمة.

دراسة الشمري (2010)[20] بعنوان "إطار مقترح للمراجعة الداخلية و أثرها على فاعلية حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى صياغة واختبار إطار تحليلي في ضوء التوجهات الحديثة للمراجعة الداخلية يحكم العلاقة بين أداء أنشطة المراجعة الداخلية وفعالية حوكمة الشركات. وقد توصلت إلى أن التفاعل بين المراجعة الداخلية وكل من: مجلس الإدارة، ولجان المراجعة، والمراجعة الخارجية يدعم فعالية حوكمة الشركات بشرط التأكيد على حيادية واستقلالية كل منها.

دراسة نسمان (2009)[21] بعنوان "دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى تحليل دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، وقد توصلت إلى أن هناك تأثيرًا كبيرًا للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف.

المبحث الأول: الإطار النظري

الحوكمة في البنوك التجارية:

أولًا: مفهوم الحوكمة في البنوك التجارية

يُعد مفهوم حوكمة الشركات ومفهوم حوكمة البنوك وجهين لعملة واحدة؛ إذ لا يختلف مفهوم حوكمة الشركات عن مفهوم حوكمة البنوك؛ كون البنوك شركات؛ إلا أن مفهوم حوكمة البنوك له أبعاد إضافية يأخذها من كونه يندرج تحت العمل المصرفي.

حيث عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك بأنها: " الطريقة التي يتم بها تنظيم شؤون وأعمال البنوك من قبل مجالس إداراتها والإدارات التنفيذية، والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف واستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية، وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين، وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة، والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية، وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر"[22].

وبناء على ما سبق يمكن تعريف مفهوم حوكمة البنك بأنه عبارة عن نظام لإدارة وتوجيه ومراقبة الأداء في البنك، يقوم هذا النظام بضبط العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع المساهمين وأصحاب المصالح والأطراف الأخرى ذات العلاقة، وذلك بناءً على القيم الأخلاقية، والقوانين، والتشريعات النافذة، والممارسات الإدارية، والمحاسبية ذات الجودة العالية، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر، ومن ثم تحقيق أهداف البنك.

ثانيًا: أهمية الحوكمة في البنوك التجارية

تنعكس أهمية الحوكمة في الشركات على أهمية الحوكمة في البنوك؛ كونها شركات؛ إلا أن حوكمة البنوك تزداد أهمية نظرًا لما تتميز به من خصائص؛ إذ تعد البنوك إحدى أهم ركائز النظام المالي والاقتصادي في عالمنا المعاصر؛ وذلك لما تمتلكه من دور بارز في تدوير عجلة الاقتصاد، والمساهمة في تسريع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، ولذا توصف البنوك بأنها العمود الفقري للاقتصاد. وإذا كان الأمر كذلك، فإن أي ممارسة للغش أو الفساد ستشكل خطورة على البنوك تفوق تلك الخطورة على مستوى الشركات الأخرى[23].

ثالثًا: مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية

لأغراض هذه الدراسة تم قياس تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك من خلال توافر ثمانية أبعاد (مبادئ) كالآتي:

البُعد الأول (مجلس الإدارة): ويشير إلى توافر مؤهلات كافية لمجلس الإدارة، وتنفيذ أنشطته، وتحمل مسؤولياته، وتحقيق شروط تكوينه وتنظيمه.

البُعد الثاني (لجان مجلس الإدارة): ويشير إلى توافر لجنة الحوكمة، ولجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات، ولجنة إدارة المخاطر، وتفويضها بالصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهامها وتحمل مسؤولياتها.

البُعد الثالث (الإدارة التنفيذية): ويشير إلى توافر مؤهلات كافية للإدارة التنفيذية، وتنفيذ مهامها، وتحمل مسؤولياتها.

البُعد الرابع (بيئة الضبط والرقابة الداخلية): ويشير إلى توافر أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وفعالية وظيفة كل من: الامتثال، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية والخارجية.

البُعد الخامس (الإفصاح والشفافية): ويشير إلى توافر تبليغ فوري عن كل المعلومات الجوهرية بطريقة واضحة ومنطقية ومفهومة.

البُعد السادس (حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى): ويشير إلى ضمان توافر حقوق أصحاب المصالح وحمايتها من قبل مجالس الإدارات.

البُعد السابع (الإشراف والتوجيه): ويشير إلى تقييم البنك المركزي دوريًا لممارسات الحوكمة في البنوك، وتواصله مع مجالس الإدارات لتوجيهها نحو تطبيق مبادئ الحوكمة[24].

أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية:

يعرف معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية مفهوم المراجعة الداخلية بأنه "نشاط استشاري ومستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات البنك. ويساعد على إنجاز أهدافه من خلال اتباع أسلوب منهجي منضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة"[25].

وقد اكتسبت المراجعة الداخلية أهمية كبرى كأداة تتيح للشركات إصلاح وتطوير نفسها ذاتيا من خلال التقييم، والتحليل، والمشورة، والدراسات، والاقتراحات[26] ومن ناحية أخرى زادت أهمية المراجعة الداخلية في البنوك لتواكب التوجهات الجديدة المطالبة بالإفصاح المستمر عن وضعها المالي وغير المالي، خاصة مع توافر وسائل الاتصالات الحديثة، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي[27].

وقد توصلت الدراسات الآتية: (Groff et al., 2016)[28]، (Fossung, 2013)[29]، (Boţa-Avram, 2012)[30]، (Octavia, 2013)[31] إلى أن المراجعة الداخلية في تطور مستمر استجابة للتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال، وخصوصا فيما يتعلق بمراجعة المخاطر وعمليات الحوكمة، وتُعد المراجعة الداخلية العنصر الأساس في تطبيق النظام المحاسبي.

أما دراسة (Jones, 2013)[32]، ودراسة يعقوب (2006)[33] فقد توصلتا إلى أن المراجعة الداخلية لها دور أكبر بكثير من مجرد حوكمة الشركات يصل إلى درجة الحفاظ على بقاء الشركة، وزيادة درجة التنافس، وإيجاد فرص جديدة في السوق، إضافة إلى ذلك بروز المراجعة الداخلية كمستشار استراتيجي للشركة.

وبناء على ما سبق، فقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح المتطلبات المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية التي يتحدد بموجبها أثر المراجعة الداخلية (كمتغير مستقل) في تطبيق مبادئ الحوكمة(كمتغير تابع)، وقد تم تقسيم المتغير المستقل إلى خمسة أبعاد؛ وذلك استنادًا إلى نظرية الوكالة، والنظرية المؤسسية، واستنادًا أيضًا إلى مجموعة من الدراسات السابقة كدراسة نسمان (2009)[34] وذلك على النحو الآتي:

البُعد الأول: أثر توفير المراجعة الداخلية للمعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية

يمكن تعريف توفير المراجعة الداخلية للمعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة بأنه ما تقوم به المراجعة الداخلية من مهام وإجراءات لإنتاج وتوصيل المعلومات المتعلقة بالحوكمة والمخاطر

والرقابة إلى الجهات المعنية، وتنسيق الأنشطة المتعلقة بنقل هذه المعلومات بين مجلس الإدارة، والمراجع الخارجي، والإدارة، والجهات الأخرى ذات العلاقة، ويُعد توفير المعلومات من المتطلبات المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية لتطبيق مبادئ الحوكمة، حيث يرتبط مفهوم الحوكمة بنظام المعلومات في الشركات الذي يمثل النظام المحاسبي منطلقه ومركز إنتاج هذه المعلومات[35].

وقد أكدت نظرية الوكالة على وجود حاجة ماسة لآلية مراجعة داخلية توفر المعلومات القيمة حول تطبيق مبادئ الحوكمة[36]. ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس البُعد الأول (أثر توفير المراجعة الداخلية للمعلومات) بناء على نظرية الوكالة من خلال المؤشرين الآتيين:

المؤشر الأول: توفير المعلومات للجهات الداخلية، أي داخل البنك.

المؤشر الثاني: توفير المعلومات للجهات الخارجية، أي خارج البنك.

البُعد الثاني: أثر توافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية

تعرف البنية المؤسسية على مستوى الإدارات بأنها "ما تمتلكه الإدارات من عناصر تساعدها في إنجاز مهامها وأهدافها، وتتمثل أهم هذه العناصر في توافر اللوائح والسياسات، والهياكل التنظيمية، والقيادة، والتكنولوجيا"، وتنقسم البنية المؤسسية إلى عنصرين أساسيين هما: البنية التنظيمية والبنية التحتية وما تحتاج إليه من موارد لتنفيذ أنشطة المؤسسة[37].

وقد أكدت دراسة (Adebanjo & Kehoe,2001)[38] أن توافر الحوافز والمكافآت للمراجعة الداخلية يؤثر في تطبيق مبادئ الحوكمة في ظل النظرية المؤسسية، ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس البُعد الثاني (توافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية) بناء على النظرية المؤسسية من خلال المؤشرات الآتية:

المؤشر الأول: توافر البنية الإدارية والتنظيمية.

المؤشر الثاني: توافر البنية التحتية.

البُعد الثالث: أثر الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية

عرف معهد المراجعين الداخليين الدولي معايير المراجعة الداخلية الدولية بأنها "قواعد تركز على المبدأ، وتشكل إطار عمل لأداء وتعزيز أعمال المراجعة الداخلية"[39]. ولأغراض هذه الدراسة

فقد تم قياس البُعد الثالث (معايير المراجعة الداخلية الدولية) بناء على معايير المراجعة الداخلية الدولية من خلال المؤشرات الآتية:

المؤشر الأول: توافر معايير الصفات.

المؤشر الثاني: توافر معايير الأداء.

البُعد الرابع: أثر دعم لجنة المراجعة للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية

تعرف لجنة المراجعة بأنها "لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة، تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة ممن لديهم خبرات مالية ومحاسبية، أو على الأقل البعض منهم"[40].

وقد ازدادت أهمية دعم لجان المراجعة مع ازدياد الاهتمام بالمراجعة الداخلية وحاجة المؤسسات والبنوك إلى بيانات صحيحة في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرار المناسب[41]. كما أدت التشريعات الحديثة إلى رفع دور لجنة المراجعة إلى دور متميز من حيث الرقابة والإبلاغ لتحقيق فاعلية الحوكمة [42].

وقد قسم دليل عمل لجنة المراجعة في الجمهورية اليمنية(2010)[43] دور لجان المراجعة في ظل الحوكمة إلى مؤشرين، ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس البُعد الرابع (أثر دعم لجنة المراجعة للمراجعة الداخلية) بناء على ذلك كالآتي:

المؤشر الأول: توافر خصائص لجنة المراجعة.

المؤشر الثاني: توافر مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة.

البعد الخامس: أثر نطاق عمل المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية

وضح الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال المراجعة الداخلية نطاق عمل المراجعة الداخلية بأنه "ما تقوم به المراجعة الداخلية من مهام وإجراءات لدراسة كافة الأنظمة، والوثائق، والسجلات، والأفراد، والممتلكات المادية المتصلة بها دون قيود؛ بما يؤدي إلى تنفيذ كافة الأنشطة التقليدية والحديثة". وقد قسم الإطار المهني لممارسة أعمال المراجعة الداخلية(2012)[44] (نطاق عمل المراجعة الداخلية) إلى مؤشرين، ولأغراض هذه الدراسة فقد تم قياس البُعد الخامس بناء على ذلك كالآتي:

المؤشر الأول: توافر الأنشطة التقليدية المتمثلة في أنشطة تقويم وتحسين فاعلية الرقابة.

المؤشر الثاني: توافر الأنشطة الحديثة المتمثلة في أنشطة تقويم وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة.

المبحث الثاني: الإطار الميداني

أداة الدراسة (الاستبانة):

لقد تم بناء وتطوير استبانة لقياس أهداف الدراسة واختبار فرضياتها في ضوء الإطار النظري لهذه الدراسة، والجدول الآتي يوضح متغيرات الدراسة وأبعادها وعدد فقراتها.

جدول (1): متغيرا الدراسة و أبعادهما وعدد فقراتهما

المتغير	البعد	عدد الفقرات	النسبة المئوية
المتغير المستقل المراجعة الداخلية	توفير المراجعة الداخلية المعلومات	13	0.15
	تو افر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية	10	0.12
	الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية	14	0.16
	دعم لجنة المراجعة	12	0.14
	نطاق عمل المراجعة الداخلية	9	0.11
المتغير التابع – تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك	مجلس الإدارة	7	0.08
	لجان مجلس الإدارة	3	0.04
	الإدارة التنفيذية	2	0.02
	بيئة الضبط والرقابة الداخلية	5	0.06
	الإفصاح والشفافية	3	0.04
	حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى	5	0.06
	الإشراف والتوجيه	2	0.02
	إجمالي عدد الفقرات	85	%100

مقياس أداة جمع البيانات (الاستبانة):

استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء مجتمع الدراسة حول متغيرات الدراسة المختلفة في الاستبانة، والجدول الآتي يوضح كيفية تفسير القيم التي سترد لاحقًا في الجداول الإحصائية.

جدول (2): تفسير قيم المتوسط الحسابي والنسب الموجودة في جداول النتائج

المتوسط الحسابي	درجة التو افر	التقدير اللفظي
1 - 1.8	0 - 36%	منخفض جدا
1.8 - 2.6	36% - 52%	منخفض
2.6 - 3.4	52% - 68%	متوسط
3.4 - 4.2	68% - 84%	مرتفع
4.2 - 5	84% - 100%	مرتفع جدًا

خصائص الاستبانة:

أولًا: ثبات الاستبانة

تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cornbach's Alpha) لمعرفة ثبات الاستبانة، كالآتي:

جدول (3): نتيجة اختبار كرونباخ ألفا (Cornbach's Alpha) لثبات فقرات الاستبانة

قيمة كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
.975	85

يتضح من خلال الجدول (3) أن قيمة معامل الثبات للاستبانة عالٍ جدًا، حيث كانت قيمة كرونباخ ألفا (975.) وهي قيمة ثبات مرتفعة جدا، وهذا يفسر أن الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة مرتفع جدا، أما على مستوى المحاور الرئيسة للاستبانة فالجدول الآتي يوضح مستوى الثبات لها وهي كالآتي:

جدول (4): نتائج اختبار كرونباخ ألفا لثبات محاور الاستبانة

المحور	قيمة كرونباخ ألفا للثبات
تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية	0.943
توفير المعلومات اللازمة	0.923
توافر البنية المؤسسية	0.938
معايير المراجعة الداخلية الدولية	0.921
دعم لجنة المراجعة	0.952
نطاق عمل المراجعة الداخلية	0.918

يتضح من الجدول (4) أن قيمة معامل الثبات لجميع المحاور مرتفعة جدًا، حيث تراوحت بين (0.918) في محور (نطاق عمل المراجعة الداخلية)، و(0.952) في محور (دعم لجنة المراجعة)، وهذا يعني أن ثبات جميع محاور الاستبانة مرتفع جدًا، والاتساق الداخلي للفقرات عالٍ ولو تم استخدامها مرة أخرى سنحصل على نفس النتائج.

ثانيًا: صدق الاستبانة: لقياس الصدق البنائي للاستبانة تم استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين المحاور الرئيسة للاستبانة، وذلك كما يأتي:

جدول (5): نتيجة اختبار معامل ارتباط بيرسون بين المحاور الرئيسة للاستبانة

المحاور		تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية	توفير المعلومات اللازمة	تو افر البنية المؤسسية	الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية	دعم لجنة المراجعة	نطاق عمل المراجعة الداخلية
تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية	معامل ارتباط بيرسون	1	.737**	.682**	.790**	.742**	.629**
	مستوى الدلالة		.000	.000	.000	.000	.000
		119	119	119	119	119	119
توفير المعلومات اللازمة	معامل ارتباط بيرسون	.737**	1	.621**	.794**	.732**	.782**
	مستوى الدلالة	.000		.000	.000	.000	.000
		119	119	119	119	119	119
توافر البنية المؤسسية	معامل ارتباط بيرسون	.682**	.621**	1	.678**	.579**	.515**
	مستوى الدلالة	.000	.000		.000	.000	.000
		119	119	119	119	119	119
الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية	معامل ارتباط بيرسون	.790**	.794**	.678**	1	.760**	.778**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000		.000	.000
		119	119	119	119	119	119

المحاور		تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية	توفير المعلومات اللازمة	تو افر البنية المؤسسية	الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية	دعم لجنة المراجعة	نطاق عمل المراجعة الداخلية
دعم لجنة المراجعة	معامل ارتباط بيرسون	.742**	.732**	.579**	.760**	1	.746**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000		.000
		119	119	119	119	119	119
نطاق عمل المراجعة الداخلية	معامل ارتباط بيرسون	.629**	.782**	.515**	.778**	.746**	1
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000	.000	
		119	119	119	119	119	119

** ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

من الجدول (5) يتضح وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن الاستبانة ذات صدق عالٍ وتقيس ما وضعت لقياسه.

ثالثًا: اختبار التوزيع الطبيعي لجميع بيانات الاستبانة

تم اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk لبيانات الاستبانة لتحديد نوعية الاختبارات الإحصائية التي سيتم إجراؤها هل هي معلمية أم لامعلمية، وذلك على النحو الآتي:

جدول (6): نتائج اختبار Shapiro-Wilk للتوزيع الطبيعي

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	Shapiro-Wilk		
	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية	.995	117	.941
توفير المعلومات اللازمة	.991	117	.671
توفر البنية المؤسسية	.992	117	.759
الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية	.996	117	.992
دعم لجنة المراجعة	.993	117	.839
نطاق عمل المراجعة الداخلية	.987	117	.314

يتضح من الجدول (6) أن بيانات الاستبانة موزعة توزيعًا طبيعيًا وذلك من خلال إجراء اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk، ولذا سيتم إجراء الاختبارات الإحصائية المَعلمية، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أعلى من (0.05).

نسبة الاستجابة

بعد الانتهاء من تحكيم الاستبانة عند (18) عضو هيئة تدريس متخصص في المحاسبة في كل من جامعة صنعاء، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة إب، وجامعة قطر، والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، وجامعة العلوم الحديثة، والجامعة الإماراتية، تم طباعة الاستبانة بصورتها النهائية؛ ثم قام الباحث بتوزيعها على أعضاء مجالس الإدارات والمراجعين الداخليين في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية المتواجدين في صنعاء، ومن ثم استردادها، وكانت نتيجة ذلك على النحو الآتي:

جدول (7): قوائم الاستبانة الموزعة والمستردة والمستخدمة في التحليل

م	أسماء البنوك	عدد الاستبيانات الموزعة			عدد الاستبيانات المستردة			نسبة	
		مجلس الإدارة	المراجعة الداخلية	الإجمالي	مجلس الإدارة	المراجعة الداخلية	الإجمالي	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات المستخدمة
1	كاك بنك	10	27	37	3	27	30	%81	%100
2	بنك اليمن والكويت	0	12	12	0	12	12	%100	%100
3	بنك الكريمي الإسلامي	2	4	6	1	4	5	%83	%100
4	البنك الأهلي اليمني	0	3	3	0	3	3	%100	%100
5	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1	8	9	1	8	9	%100	%100
6	البنك التجاري اليمني	2	8	10	1	8	9	%90	%100
7	بنك اليمن الدولي	0	6	6	0	6	6	%100	%100
8	بنك التضامن الإسلامي	1	9	10	1	9	10	%100	%100

9	بنك سبأ الإسلامي	1	8	9	0	8	8	%89	%100
10	بنك اليمن والبحرين الشامل	5	9	14	1	9	10	%71	%100
11	البنك الإسلامي اليمني	0	3	3	0	3	3	%100	%100
12	بنك اليمن والخليج	0	2	2	0	2	2	%100	%100
13	بنك الأمل للتمويل الأصغر	3	3	6	2	3	5	%83	%100
14	بنك التسليف للإسكان	1	2	3	1	2	3	%100	%100
15	البنك العربي المحدود	0	1	1	0	1	1	%100	%100
16	مصرف الرافدين	0	1	1	0	1	1	%100	%100
17	يونايتد بنك لمتد	0	1	1	0	1	1	%100	%100
18	بنك قطر	0	1	1	0	1	1	%100	%100
	الإجمالي	26	108	134	11	108	119	%89	%100

يتضح من خلال الجدول (7) أن نسبة الاستبيانات المستردة بلغت 89% من إجمالي الاستبانات الموزعة، مما يعني أنها قابلة للتحليل الإحصائي، وقد تم استخدامها جميعًا في التحليل الإحصائي.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تم في هذا الجزء استعراض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال تحليل بيانات الاستبانة إحصائيًا باستخدام برنامج (SPSS). وقد تم استخدام الاختبارات الوصفية التحليلية لقياس آراء مجتمع الدراسة وهي: المتوسط، والانحراف المعياري، واختبار(T) لعينة واحدة وبمقارنة المتوسط الحسابي مع (وسط فرضي 3) واحتساب قيمة مستوى الدلالة المعنوية.

أولًا: المتغير التابع: تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك

فيما يأتي نتائج تحليل الاستبانة الخاصة بالمتغير التابع (تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية):

البُعد الأول: مجلس الإدارة:

جدول (8): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تطبيق بُعد (مجلس الإدارة) في مبادئ الحوكمة بالبنوك

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	يمتلك أعضاء مجلس الإدارة القدرات والخبرات الكافية للقيام بدورهم في تعزيز الرقابة والحوكمة	3.90	0.74	13.24	.000	78%	4	مرتفع
2	يوجد فصل بين مسؤوليات وصلاحيات رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للبنك.	3.99	0.76	14.15	.000	80%	2	مرتفع
3	يتأكد رئيس مجلس الإدارة من تطبيق دليل الحوكمة المعتمد في البنك	3.67	0.97	7.59	.000	73%	6	مرتفع
4	يستعين مجلس الإدارة بخبرات خارجية لمساعدته في إنجاز مهامه المرتبطة بتعزيز الحوكمة.	3.45	0.88	5.52	.000	69%	7	مرتفع
5	يعين مجلس الإدارة مدير إدارة المراجعة الداخلية بناء على توصية من لجنة المراجعة	3.83	1.01	8.98	.000	77%	5	مرتفع
6	يشرف مجلس الإدارة على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك	4.10	0.75	15.96	.000	82%	1	مرتفع
7	يعتمد مجلس الإدارة الخطط الفعالة لإدارة مخاطر البنك على المدى الطويل	3.92	0.84	11.90	.000	78%	3	مرتفع
	متوسط مجلس الإدارة	3.84	0.65	14.05	.000	77%		مرتفع

من الجدول (8) يتضح أن الفقرة رقم (6) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التطبيق بمتوسط (4.10) وانحراف معياري (0.75) ونسبة تطبيق (82%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (15.96) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (4) في الرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بمتوسط (3.45) وانحراف معياري (0.88) ونسبة تطبيق (69%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (5.52) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

البُعد الثاني: لجان مجلس الإدارة:

جدول (9): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تطبيق بُعد (لجان مجلس الإدارة) في مبادئ الحوكمة بالبنوك

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	يشكل مجلس الإدارة أربع لجان (لجنة المراجعة، والحوكمة، وإدارة المخاطر، والترشيحات، والمكافآت) حسب متطلبات دليل حوكمة البنوك.	3.70	0.96	7.91	.000	74%	2	مرتفع
2	يفوض مجلس الإدارة الصلاحيات الكافية للجان العاملة ضمن إطاره	3.80	0.74	11.72	.000	76%	1	مرتفع
3	تضع لجان مجلس الإدارة خططًا سنوية لتنفيذ المهام الموكلة إليها	3.66	0.90	8.09	.000	73%	3	مرتفع
	متوسط لجان مجلس الإدارة	3.73	0.75	10.53	.000	75%		مرتفع

من الجدول (9) يتضح أن الفقرة رقم (2) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التطبيق بمتوسط (3.80) وانحراف معياري (0.74) ونسبة تطبيق (76%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (11.72) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (3) في الرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بمتوسط (3.66) وانحراف معياري (0.90) ونسبة تطبيق (73%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (8.09) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

البُعد الثالث: الإدارة التنفيذية:

جدول (10): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تطبيق بُعد (الإدارة التنفيذية) في مبادئ الحوكمة بالبنوك

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	يمتلك أعضاء الإدارة التنفيذية المؤهلات والمهارات المطلوبة	3.96	0.82	12.79	.000	79%	1	مرتفع
2	تنفذ الإدارة التنفيذية العمليات بشكل سليم وفقًا للسياسات والخطط المعتمدة من قبل مجلس الإدارة	3.90	0.73	13.45	.000	78%	2	مرتفع
	متوسط الإدارة التنفيذية	3.92	0.69	14.59	.000	78%		مرتفع

من الجدول (10) يتضح أن الفقرة رقم (1) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التطبيق بمتوسط (3.96) وانحراف معياري (0.82) ونسبة تطبيق (79%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (12.79) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (2) في الرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بمتوسط (3.90) وانحراف معياري (0.73) ونسبة تطبيق (78%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (13.45) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من(0.05).

البُعد الرابع: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

جدول (11): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تطبيق بُعد (بيئة الضبط والرقابة الداخلية) في مبادئ الحوكمة بالبنوك

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المراجعة الداخلية سنويًا	3.99	0.83	13.06	.000	80%	3	مرتفع
تتابع وظيفة الامتثال التزام البنك بجميع القوانين المنظمة للعمل المصرفي	3.97	0.75	14.11	.000	79%	5	مرتفع
هناك سهولة في التواصل بين الجهات المعنية لإدارة مخاطر البنك.	3.98	0.83	12.87	.000	80%	4	مرتفع
يتمتع المراجع الخارجي للبنك بالاستقلالية.	4.13	0.75	16.42	.000	83%	1	مرتفع
يمارس المراجع الخارجي عمله وفقا للمعايير الدولية للمراجعة	4.09	0.78	15.26	.000	82%	2	مرتفع
متوسط بيئة الضبط والرقابة الداخلية	4.03	0.62	17.92	.000	81%		مرتفع

من الجدول (11) يتضح أن الفقرة رقم (4) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التطبيق بمتوسط (4.13) وانحراف معياري (0.75) ونسبة تطبيق (83%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (16.42) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05). وجاءت الفقرة رقم (2) في الرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بمتوسط (3.97) وانحراف معياري (0.75) ونسبة تطبيق (79%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (14.11) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

البُعد الخامس: الإفصاح والشفافية

جدول (12): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تطبيق بُعد (الإفصاح والشفافية) في مبادئ الحوكمة

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
يطبق البنك مبدأ الإفصاح والشفافية في عملياته وأنشطته.	4.04	0.75	15.11	.000	81%	1	مرتفع
يتم الإفصاح في الموقع الإلكتروني للبنك عن جميع الجوانب التنظيمية والإدارية	3.44	1.05	4.52	.000	69%	3	مرتفع
يتم الإفصاح دوريًا عن تطبيق مبادئ حوكمة البنك.	3.46	0.94	5.38	.000	69%	2	مرتفع
متوسط الإفصاح والشفافية	3.65	0.73	9.65	.000	73%		مرتفع

من الجدول (12) يتضح أن الفقرة رقم (1) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التطبيق بمتوسط (4.04) وانحراف معياري (0.75) ونسبة تطبيق (81%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (15.11) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (2) في الرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بمتوسط (3.44) وانحراف معياري (1.05) ونسبة تطبيق (69%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (4.52) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

البُعد السادس: حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى

جدول (13): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تطبيق بُعد (حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى) في مبادئ الحوكمة بالبنوك

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
يهتم مجلس الإدارة بمساهمي الأقلية.	3.41	0.88	5.12	.000	68%	4	مرتفع
تنفذ الإجراءات التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية بصورة قانونية وشفافة.	3.86	0.76	12.27	.000	77%	1	مرتفع
يحصل أصحاب المصالح –كالمساهمين والموظفين مثلا- على التعويض العادل عند انتهاك حقوقهم.	3.46	0.99	5.09	.000	69%	3	مرتفع
يحصل أصحاب المصالح على المعلومات الكافية التي تمكنهم من المشاركة في تقييم نظام الحوكمة في البنك	3.64	0.92	7.59	.000	73%	2	مرتفع
تدعم قرارات مجلس الإدارة المشاريع الاجتماعية بما يلبي احتياجات ومتطلبات الاقتصاد الوطني	3.64	0.94	7.44	.000	73%	2	مرتفع
متوسط حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى	3.60	0.72	9.03	.000	72%		مرتفع

من الجدول (13) يتضح أن الفقرة رقم (2) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التطبيق بمتوسط (3.86) وانحراف معياري (0.76) ونسبة تطبيق (77%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (12.27) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (1) في الرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بمتوسط (3.41) وانحراف معياري (0.88) ونسبة تطبيق (68%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (5.12) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

البُعد السابع: الإشراف والتوجيه:

جدول (14): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تطبيق بُعد (الإشراف والتوجيه) في مبادئ الحوكمة بالبنوك

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
يقيم البنك المركزي اليمني ممارسات الحوكمة في البنك بشكل منتظم	3.46	0.95	5.33	.000	69%	2	مرتفع
يتواصل البنك المركزي اليمني مع مجالس الإدارات بشكل مستمر حول تطبيق مبادئ حوكمة البنك.	3.47	0.97	5.28	.000	69%	1	مرتفع
متوسط الإشراف والتوجية	3.47	0.89	5.76	.000	69%		مرتفع

من الجدول (14) يتضح أن الفقرة رقم (2) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التطبيق بمتوسط (3.47) وانحراف معياري (0.97) ونسبة تطبيق (69%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (5.28) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (1) في الرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بمتوسط (3.46) وانحراف معياري (0.95) ونسبة تطبيق (69%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (5.33) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

جدول (15): خلاصة نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تو افر أبعاد المتغير التابع

البُعد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
مجلس الإدارة	3.84	0.65	14.049	.000	77%	3	مرتفع
لجان مجلس الإدارة	3.73	0.75	10.528	.000	75%	4	مرتفع
الإدارة التنفيذية	3.92	0.69	14.594	.000	78%	2	مرتفع
بيئة الضبط والرقابة الداخلية	4.03	0.62	17.92	.000	81%	1	مرتفع
الإفصاح والشفافية	3.65	0.73	9.649	.000	73%	5	مرتفع
حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى	3.60	0.72	9.030	.000	72%	6	مرتفع
الإشراف والتوجيه	3.47	0.89	5.757	.000	69%	7	مرتفع
متوسط المتغير التابع تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك	**3.75**	**0.54**	**74.28**	**.000**	**75%**		**مرتفع**

من الجدول (15) يتضح أن البُعد الرابع (بيئة الضبط والرقابة الداخلية) جاء في الرتبة الأولى من حيث التطبيق بمتوسط (4.03) وانحراف معياري (0.62) ونسبة تطبيق (81%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (17.92) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاء البُعد السابع (الإشراف والتوجيه) في الرتبة الأخيرة من حيث التطبيق بمتوسط (3.47) وانحراف معياري (0.89) ونسبة تطبيق (69%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (5.757) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

وجاء المتغير التابع (تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك) بمتوسط (3.75) وبانحراف معياري (0.54) وبنسبة تطبيق (75%)، وهذا يعني أن مجتمع الدراسة يشير إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية **مرتفع** بشكل عام.

ثانيًا: أبعاد المتغير المستقل (أثر المراجعة الداخلية)

البُعد الأول: توفير المعلومات اللازمة

أولًا: توفير المعلومات اللازمة للجهات الداخلية

جدول (16): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول (توفير المعلومات للجهات الداخلية)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	توفر المراجعة الداخلية تقارير دورية لمجلس الإدارة عن مدى التزام البنك بتطبيق مبادئ الحوكمة.	3.87	0.89	10.59	.000	77%	4	مرتفع
2	تزود المراجعة الداخلية مجلس الإدارة بالتوصيات اللازمة لتطبيق الحوكمة.	3.86	0.88	10.67	.000	77%	5	مرتفع
3	يتم الإفصاح لمجلس الإدارة عن حالات عدم التقيد بأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية.	3.87	0.82	11.64	.000	77%	4	مرتفع
4	توفر المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة المعلومات الضرورية لإدارة أي تعارض محتمل في المصالح مع إدارة البنك أو المساهمين.	4.03	0.70	16.10	.000	81%	3	مرتفع
5	توفر المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة تقارير تتصف بالوضوح والإيجاز.	4.18	0.75	17.29	.000	84%	1	مرتفع
6	توفر المراجعة الداخلية تقارير موضوعية عن مدى التقيد بالقوانين والتشريعات واللوائح في أنشطة البنك.	4.18	0.77	16.75	.000	84%	1	مرتفع
7	توفر المراجعة الداخلية تقارير دقيقة عن سلامة المعلومات المالية والتشغيلية في أنشطة البنك.	4.08	0.81	14.62	.000	82%	2	مرتفع
	متوسط توفير المعلومات للجهات الداخلية	4.01	0.58	18.05	.000	81%		مرتفع

من الجدول (16) يتضح أن الفقرتين رقم (5) و (6) جاءتا في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (4.18) وانحراف معياري (0.75) و(0.77) على التوالي، ونسبة توافر (84%) حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (17.29) و (16.75) على التوالي وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (2) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.86) وانحراف معياري (0.88) ونسبة توافر (77%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (10.67) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

ثانيًا: توفير المعلومات اللازمة للجهات الخارجية

جدول (17): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول (توفير المعلومات للجهات الخارجية)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	يتبادل مدير المراجعة الداخلية المعلومات والتقارير مع المراجع الخارجي.	3.89	0.84	11.55	.000	78%	1	مرتفع
2	توفر المراجعة الداخلية لمفتشي البنك المركزي المعلومات الخاصة بتطبيق مبادئ الحوكمة	3.86	0.83	11.32	.000	77%	2	مرتفع
3	توفر المراجعة الداخلية المعلومات الكاملة عن البنك للجمعية العمومية عبر لجنة المراجعة.	3.79	0.85	10.11	.000	76%	3	مرتفع
4	يتم توفير المعلومات لأصحاب المصالح عبر الموقع الإلكتروني للبنك.	3.35	0.98	3.93	.000	67%	5	متوسط
5	يتم الإفصاح في التقارير المقدمة للجمعية العمومية عبر لجنة المراجعة عن أي استخدام شخصي لمصادر البنك من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.	3.46	0.89	5.66	.000	69%	4	مرتفع
6	يتم توفير المعلومات للأطراف الخارجية ذات العلاقة بعد موافقة مجلس الإدارة	3.79	0.79	10.90	.000	76%	3	مرتفع
	متوسط توفير المعلومات للجهات الخارجية	3.70	0.64	12.00	.000	74%		مرتفع

من الجدول (17) يتضح أن الفقرة رقم (1) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (3.89) وانحراف معياري (0.84) ونسبة توافر (78%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (11.55) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (4) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.35) وانحراف معياري (0.98) ونسبة توافر (67%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (3.93) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

البعد الثاني: توافر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية

أولًا: توافر البنية الإدارية والتنظيمية

جدول (18): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول (تو افر البنية الإدارية والتنظيمية)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	يتوفر دليل حوكمة خاص بالبنك معتمد من مجلس الإدارة.	4.14	0.93	13.36	.000	83%	2	مرتفع
2	تتوفر لائحة للمراجعة الداخلية معتمدة من مجلس الإدارة.	4.15	0.77	16.39	.000	83%	1	مرتفع
3	يمارس مجلس الإدارة الإشراف المباشر والفعلي على المراجعة الداخلية.	4.01	0.74	14.82	.000	80%	5	مرتفع
4	تتوفر خطة استراتيجية لدى المراجعة الداخلية معتمدة من مجلس الإدارة	4.00	0.86	12.63	.000	80%	6	مرتفع
5	تتوفر خطة سنوية لدى المراجعة الداخلية معتمدة من مجلس الإدارة.	4.13	0.79	15.64	.000	83%	3	مرتفع
6	يتم الاحتفاظ في البنك بسجلات تتضمن مهام المراجعة الداخلية	4.08	0.80	14.59	.000	82%	4	مرتفع
7	تمتلك المراجعة الداخلية كافة احتياجاتها المعنوية من حوافز ومكافآت... إلخ	3.19	1.19	11.78	.079	64%	7	متوسط
	متوسط البنية الإدارية والتنظيمية	3.96	0.81	12.89	.000	79%		مرتفع

من الجدول (18) يتضح أن الفقرة رقم (2) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (4.15) وانحراف معياري (0.77) ونسبة توافر (83%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (16.39) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (7) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.19) وانحراف معياري (1.19) ونسبة توافر (64%) حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (11.78) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أكبر من (0.05).

ثانيًا: توافر البنية التحتية

جدول (19): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول (تو افر البنية التحتية)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	تمتلك المراجعة الداخلية كافة احتياجاتها المادية من أثاث وتجهيزات.	3.65	1.02	6.91	.000	73%	1	مرتفع
2	يتوفر العدد الكافي من موظفي المراجعة الداخلية للقيام بمهامهم على أكمل وجه.	3.34	1.01	3.71	.000	67%	2	متوسط
3	تمتلك المراجعة الداخلية برامج تكنولوجية تساعدها في عمليات التحليل والتقييم.	3.22	1.02	2.34	.000	64%	3	متوسط
	متوسط البنية التحتية	3.41	0.83	5.41	.000	68%		مرتفع

من الجدول (19) يتضح أن الفقرة رقم (1) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (3.65) وانحراف معياري (1.02) ونسبة توافر (73%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (6.91) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (3) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.22) وانحراف معياري (1.02) ونسبة توافر (64%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (2.34) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

البعد الثالث: الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية

أولًا: معايير الصفات

جدول (20): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تو افر (الالتزام بمعايير الصفات)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	صلاحيات ومسؤوليات المراجعة الداخلية محددة بدقة في لائحة معتمدة.	3.97	0.78	13.72	.000	79%	1	مرتفع
2	تتمتع المراجعة الداخلية بالاستقلالية التنظيمية.	3.82	0.86	10.45	.000	76%	2	مرتفع
3	يتوفر فهم كامل لدى إدارة وأعضاء المراجعة الداخلية عن عمليات حوكمة البنك	3.72	0.79	9.97	.000	74%	3	مرتفع
4	يتوفر تقييم سنوي لمستوى المهارات المهنية لدى إدارة وأعضاء المراجعة الداخلية.	3.55	1.00	6.07	.000	71%	5	مرتفع
5	تتوفر خطط وبرامج خاصة بتحسين جودة المراجعة الداخلية.	3.62	0.90	7.52	.000	72%	4	مرتفع
6	يتوفر تقييم خارجي (من خارج البنك) لخطط وبرامج جودة المراجعة الداخلية	3.36	0.93	4.25	.000	67%	6	متوسط
	متوسط معايير الصفات	3.68	0.68	10.98	.000	74%		مرتفع

من الجدول (20) يتضح أن الفقرة رقم (1) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (3.97) وانحراف معياري (0.78) ونسبة توافر (79%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (13.72) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (6) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.36) وانحراف معياري (0.93) ونسبة توافر (67%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (4.25) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

ثانيًا: معايير الأداء

جدول (21): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تو افر (الالتزام بمعايير الأداء)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	يتمتع مدير المراجعة الداخلية بالكفاءة والفاعلية.	4.05	0.82	13.94	.000	81%	1	مرتفع
2	يتم اتباع أسلوب منهجي منظم لتحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى المراجعة الداخلية.	3.61	0.89	7.38	.000	72%	7	مرتفع
3	يتم إعداد خطة لكل مهمة من مهام المراجعة الداخلية.	4.12	0.78	15.57	.000	82%	2	مرتفع
4	يتم تحليل وتوثيق المعلومات الكافية اللازمة لتحقيق أهداف المراجعة الداخلية.	3.98	0.75	14.35	.000	80%	4	مرتفع
5	تشتمل تقارير المراجعة الداخلية على الأهداف والنطاق والاستنتاجات والتوصيات.	4.08	0.79	15.02	.000	82%	3	مرتفع
6	يستخدم تعبير "تم إجراؤه وفقًا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة المراجعة الداخلية " في تقارير المراجعة الداخلية السنوية.	3.51	1.02	5.51	.000	70%	8	مرتفع
7	يتم متابعة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية من خلال آلية محكمة.	3.82	0.76	11.90	.000	76%	5	مرتفع
8	يتم مناقشة مستوى المخاطر المقبولة مع لجنة المراجعة في البنك	3.68	0.94	7.91	.000	74%	6	مرتفع
	متوسط معايير الأداء	3.87	0.63	14.92	.000	77%		مرتفع

من الجدول (21) يتضح أن الفقرة رقم (1) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (4.05) وانحراف معياري (0.82) ونسبة توافر (81%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (13.94) وهي

دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (6) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.51) وانحراف معياري (1.02) ونسبة توافر (70%) حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (5.51) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

البعد الرابع: دعم لجنة المراجعة

أولًا: خصائص لجنة المراجعة

جدول (22): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول توافر (خصائص لجنة المراجعة)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	تدعم لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة المراجعة الداخلية بالمعرفة بمجالات ومخاطر العمل المصرفي.	3.81	0.94	9.35	.000	76%	4	مرتفع
2	تتكون لجنة المراجعة من أعضاء متخصصين لديهم الخبرة والمعرفة	3.73	0.95	8.36	.000	75%	6	مرتفع
3	تتوفر لائحة للجنة المراجعة تعزز التواصل البناء مع المراجعة الداخلية.	3.74	0.97	8.32	.000	75%	5	مرتفع
4	يتم اختيار أعضاء غير تنفيذيين للجنة المراجعة في مجلس الإدارة.	3.87	0.99	9.53	.000	77%	2	مرتفع
5	تمارس لجنة المراجعة دورها الإشرافي على المراجعة الداخلية دون أي ضغوط	3.82	0.91	9.76	.000	76%	3	مرتفع
6	تمتلك لجنة المراجعة صلاحيات واسعة تمكنها من الاطلاع على كافة معلومات البنك	3.96	0.92	11.31	.000	79%	1	مرتفع
	متوسط خصائص لجنة المراجعة	3.84	0.80	11.40	.000	77%		مرتفع

من الجدول (22) يتضح أن الفقرة رقم (6) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (3.96) وانحراف معياري (0.92) ونسبة توافر (79%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (11.31) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (2) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.73) وانحراف معياري (0.95) ونسبة توافر (75%) حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (8.36) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

ثانيًا: مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة

جدول (23): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تو افر (مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	تحدد لجنة المراجعة رواتب ومكافآت موظفي إدارة المراجعة الداخلية.	3.00	1.07	0.00	.000	60%	6	متوسط
2	تقيّم لجنة المراجعة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية دوريًا	3.45	1.01	4.88	.000	69%	5	مرتفع
3	تدرس لجنة المراجعة توصيات المراجعة الداخلية وتتخذ الإجراءات اللازمة.	3.69	0.90	8.36	.000	74%	3	مرتفع
4	تعقد لجنة المراجعة لقاءات دورية مع المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.	3.65	0.92	7.70	.000	73%	4	مرتفع
5	تتأكد لجنة المراجعة من الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية.	3.83	0.90	10.13	.000	77%	1	مرتفع
6	يحضر أعضاء لجنة المراجعة كافة اجتماعاتها المقررة.	3.76	0.97	8.59	.000	75%	2	مرتفع
	متوسط مهام لجنة المراجعة	3.57	0.76	8.17	.000	71%		مرتفع

من الجدول (23) يتضح أن الفقرة رقم (5) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (3.83) وانحراف معياري (0.90) ونسبة توافر (77%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (10.13) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (1) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.00) وانحراف معياري (1.07) ونسبة توافر (60%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (0.00) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

البعد الخامس: نطاق عمل المراجعة الداخلية

أولًا: الأنشطة التقليدية للمراجعة الداخلية

جدول (24) نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تو افر(الأنشطة التقليدية)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	تعمل المراجعة الداخلية على مراجعة حماية كافة الأصول في مختلف عمليات التشغيل ونظم المعلومات.	4.01	0.78	14.18	.000	80%	3	مرتفع
2	تفحص المراجعة الداخلية مدى سلامة المعلومات المالية والتشغيلية في مختلف الأنشطة ونظم المعلومات.	4.06	0.65	17.64	.000	81%	1	مرتفع
3	تعمل المراجعة الداخلية على مراجعة امتثال العمليات المصرفية والبرامج للقوانين والتعليمات المصرفية.	4.05	0.77	14.91	.000	81%	2	مرتفع
	متوسط الأنشطة التقليدية	4.06	0.63	18.34	.000	81%		مرتفع

من الجدول (24) يتضح أن الفقرة رقم (2) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (4.06) وانحراف معياري (0.65) ونسبة توافر (81%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (17.64) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (1) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (4.01) وانحراف معياري (0.78) ونسبة توافر (80%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (14.18) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

ثانيًا: الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية

جدول (25): نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تو افر(الأنشطة الحديثة)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	تتوفر لدى المراجعة الداخلية قاعدة بيانات بالمخاطر التي يتعرض لها البنك.	3.80	0.90	9.70	.000	76%	2	مرتفع
2	تقيّم المراجعة الداخلية استراتيجية إدارة المخاطر في البنك لتحديد قدراته ومدى تحمل تلك المخاطر.	3.74	0.88	9.19	.000	75%	3	مرتفع

3	تقيّم المراجعة الداخلية عمليات الحوكمة لمساءلة أي فرد عن التقصير.	3.66	0.93	7.77	.000	73%	4	مرتفع
4	تحتوي أنشطة وبرامج المراجعة الداخلية في البنك على ما يعزز الأخلاقيات والقيم.	3.85	0.73	12.64	.000	77%	1	مرتفع
5	تقدم المراجعة الداخلية خدمات استشارية في مجال المراجعة الداخلية خارج البنك بعد موافقة مجلس الإدارة.	3.21	1.11	2.06	.000	64%	6	متوسط
6	يعد مدير وموظفو المراجعة الداخلية دراسات وأبحاثًا في قضايا شائكة تخص المراجعة الداخلية في البنك.	3.42	1.04	4.42	.000	68%	5	مرتفع
	متوسط الأنشطة الحديثة	3.63	0.74	9.30	.000	73%		مرتفع

من الجدول (25) يتضح أن الفقرة رقم (4) جاءت في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (3.85) وانحراف معياري (0.73) ونسبة توافر (77%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (12.64) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وجاءت الفقرة رقم (5) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.21) وانحراف معياري (1.11) ونسبة توافر (64%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (2.06) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

فيما يلي نتائج الاستبانة الخاصة بجميع الأبعاد:

جدول (26): خلاصة نتائج آراء مجتمع الدراسة حول تو افر أبعاد المتغير المستقل

م	الأبعاد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	النسبة	الرتبة	التقدير اللفظي
1	توفير المعلومات اللازمة	3.86	0.60	15.63	.000	77%	1	مرتفع
2	توافر البنية المؤسسية	3.79	0.69	12.51	.000	76%	2	مرتفع
3	الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية	3.78	0.61	14.04	.000	76%	3	مرتفع
4	دعم لجنة المراجعة	3.69	0.77	9.77	.000	74%	5	مرتفع
5	نطاق عمل المراجعة الداخلية	3.76	0.68	12.09	.000	75%	4	مرتفع

من الجدول (26) يتضح أن البُعد الأول (توفير المعلومات اللازمة) جاء في الرتبة الأولى من حيث التوافر بمتوسط (3.86) وانحراف معياري (0.60) ونسبة توافر (77%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (15.63) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05). وجاء البُعد الرابع (دعم لجنة المراجعة) في الرتبة الأخيرة من حيث التوافر بمتوسط (3.69) وانحراف معياري (0.77) ونسبة توافر (74%)، حيث كانت قيمة (T) المحسوبة (9.77) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

اختبار فرضيات الدراسة:

1- اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة

تم اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد وذلك كما يأتي:

جدول (27): خلاصة نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات الفرعية

البيان	R	R^{2-}	F. Test	Sig.	Beta	T. Test	Sig.	VIF	Tolerance
تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك	.832	.678	49.901	.000		4.498	.000		
تأثير توفير المعلومات اللازمة في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك					.234	2.599	.011	2.918	.343
تأثير توافر البنية المؤسسية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك					.260	3.053	.003	2.622	.381
تأثير الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك					.272	2.557	.012	4.082	.245
تأثير دعم لجنة المراجعة في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك					.267	2.994	.003	2.868	.349
تأثير نطاق عمل المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك					-.106	-1.104	.272	3.302	.303

من الجدول (27) يتضح أن قيمة معامل الارتباط R قد بلغت (0.832)، وهذا يفسر وجود ارتباط عالٍ وموجب بين أبعاد المتغير المستقل (توفير المعلومات اللازمة، وتوافر البنية المؤسسية، والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، ودعم لجنة المراجعة، ونطاق عمل المراجعة الداخلية) والمتغير التابع (تطبيق مبادئ الحوكمة)، وهذا يعني أنه كلما زاد تأثير (توفير المعلومات اللازمة، وتوافر البنية المؤسسية، والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، ودعم لجنة المراجعة، ونطاق عمل المراجعة الداخلية) زاد (تطبيق مبادئ الحوكمة).

بينما بلغ معامل التحديد المصحح R^{2-} (0.678)، وهذا يعني أن نسبة (68%) من تباين المتغير التابع (تطبيق مبادئ الحوكمة) يفسره أبعاد المتغير المستقل (توفير المعلومات اللازمة، وتوافر البنية المؤسسية، والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، ودعم لجنة المراجعة، ونطاق عمل المراجعة الداخلية)، بينما (32%) منها تعود إلى متغيرات أخرى.

وقد بلغ حجم الأثر Beta (234.) في البُعد الأول للمتغير المستقل (توفير المعلومات اللازمة)، و (260.) في البُعد الثاني للمتغير المستقل (توافر البنية المؤسسية)، و(272.) في البُعد الثالث للمتغير المستقل (الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية)، و(267.) في البُعد الرابع للمتغير المستقل (دعم لجنة المراجعة)، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، وهذا يعني أن أبعاد المتغير المستقل (توفير المعلومات اللازمة، وتوافر البنية المؤسسية، والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، ودعم لجنة المراجعة) تؤثر إيجابًا في المتغير التابع (تطبيق مبادئ الحوكمة).

بينما أظهرت النتائج أن حجم الأثر Beta (106.-) في البُعد الخامس للمتغير المستقل (نطاق عمل المراجعة الداخلية) وهي غير دالة معنويًا؛ حيث كانت درجة المعنوية (272.) وهي أكبر من (0.05)، وهذا يعني أن البُعد الخامس للمتغير المستقل (نطاق عمل المراجعة الداخلية) لا يؤثر في تطبيق مبادئ الحوكمة عند توافر الأبعاد الأخرى للمتغير المستقل، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة البالغة (49.901) وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

كما يؤكد معنوية هذه النتائج قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لكل أبعاد المتغير المستقل (توفير المعلومات اللازمة، وتوافر البنية المؤسسية، والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، ودعم لجنة المراجعة، ونطاق عمل المراجعة الداخلية) التي كانت أقل من (10)، وهي تدل على عدم وجود ارتباط خطي قوي بين أبعاد المتغير المستقل بعضها ببعض، ويؤكد ذلك أيضًا قيمة (Tolerance) في جميع أبعاد المتغير المستقل حيث كانت أكبر من (10%).

2-اختبار الفرضية الرئيسة

نصت فرضية الدراسة الرئيسة على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

جدول (28): خلاصة نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة

نص العلاقة	R	R^2	R^{2-}	F. Test	Sig.	Beta	T. Test	Sig.
تأثير المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة بالبنوك	.811	.658	.655	222.891	.000	.811	14.930	.000

من الجدول (28) يتضح أن قيمة معامل الارتباط R قد بلغت (0.811)، وهذا يفسر وجود ارتباط عالٍ وموجب بين المتغير المستقل (أثر المراجعة الداخلية) والمتغير التابع (تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية)، وهذا يعني أنه كلما زاد تأثير المراجعة الداخلية زاد تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية.

ومن ناحية أخرى بلغ معامل التحديد R^2 (.658) وهذا يعني أن نسبة (66%) من تباين المتغير التابع (تطبيق مبادئ الحوكمة) يفسره المتغير المستقل (أثر المراجعة الداخلية)، بينما (34%) منها تعود إلى متغيرات أخرى. وقد بلغ حجم الأثر Beta (.811) عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذا يعني أنه كلما زاد تأثير المتغير المستقل بنسبة 100% زاد المتغير التابع بنسبة (81%) وذلك بافتراض تحييد أثر أي متغيرات أخرى، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (F) المحسوبة التي من خلالها يمكن معرفة القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط والبالغة (222.891) وهي دالة عند مستوى دلالة أقل من (0.05).

وبناء على ما سبق، تُقبل الفرضية الرئيسة التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية".

الاستنتاجات:

بناء على نتائج الدراسة التي تم تفصيلها ومناقشتها سابقًا، يُمكن عرض الاستنتاجات الآتية:

1. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية مطبقة بدرجة مرتفعة على مستوى جميع البنوك، حيث جاء مبدأ (بيئة الضبط والرقابة الداخلية) في المرتبة الأولى من حيث مستوى التطبيق بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، أما مبدأ (الإشراف والتوجيه من قبل البنك المركزي اليمني) فقد احتل المرتبة الأخيرة، وهذا يدل على أن المبادئ الأساسية للحوكمة المتمثلة في: مبدأ مجلس الإدارة ولجانه، ومبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ الإدارة التنفيذية، ومبدأ حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية لم ترقَ إلى المستوى المطلوب من التفعيل، كما يدل أيضا على أن إشراف البنك المركزي اليمني على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية لم يرقَ أيضًا إلى المستوى المطلوب من التفعيل.
2. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية انخفاض تطبيق بعض مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية تمثلت في: استعانة مجالس الإدارات بخبرات خارجية لمساعدتها في إنجاز مهامها المرتبطة بتعزيز الحوكمة، ووضع لجان مجالس الإدارات خططًا سنوية لتنفيذ المهام الموكلة إليها، وتنفيذ الإدارات التنفيذية العمليات بشكل سليم وفقًا للسياسات والخطط المعتمدة من قبل مجالس الإدارات، ومتابعة وظيفة الامتثال مدى التزام البنوك

بجميع القوانين المنظمة للعمل المصرفي، والإفصاح عن جميع الجوانب التنظيمية والإدارية في المواقع الإلكترونية للبنوك، واهتمام مجالس الإدارات بمساهمي الأقلية، وتقييم البنك المركزي اليمني لممارسات الحوكمة في البنوك بشكل منتظم، وهذا يدل على أن هناك قصورًا في تطبيق المبادئ الرئيسة للحوكمة، فمبدأ (مجلس الإدارة) تأثر بالقصور في الاستعانة بالخبرات الخارجية، ومبدأ (لجان مجلس الإدارة) تأثر بالقصور في وضع الخطط السنوية، ومبدأ (الإدارة التنفيذية) تأثر بالقصور في تنفيذ العمليات بشكل سليم وفقًا للسياسات والخطط المعتمدة من قبل مجالس الإدارات، ومبدأ (بيئة الضبط والرقابة الداخلية) تأثر بالقصور في متابعة وظيفة الامتثال لمدى التزام البنوك بجميع القوانين المنظمة للعمل المصرفي، ومبدأ (الإفصاح والشفافية) تأثر بالقصور في الإفصاح الدوري عن تطبيق مبادئ الحوكمة، والإفصاح عن جميع الجوانب التنظيمية والإدارية في المواقع الإلكترونية للبنوك، ومبدأ (حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى) تأثر بالقصور في الاهتمام بمساهمي الأقلية وأصحاب المصالح الأخرى، أما مبدأ (الإشراف والتوجيه من قبل البنك المركزي اليمني)، فقد تأثر بالقصور في التواصل والتقييم الدوري لممارسات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية.

3. يوجد أثر إيجابي للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، وهذا يدل على أهمية المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة؛ إذ تُعد المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الآليات الأساسية الأخرى في تطبيق مبادئ الحوكمة.
4. هناك متغيرات أساسية يتحدد على أساسها الأثر الإيجابي للمراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة، وتتمثل هذه المتغيرات في: توافر البنية المؤسسية، وتوافر دعم لجنة المراجعة، والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، وتوفير المراجعة الداخلية للمعلومات، وتوسيع نطاق عمل المراجعة الداخلية، وهذا يدل على أن المراجعة الداخلية بحاجة ماسة إلى توافر البنية المؤسسية، ودعم لجنة المراجعة لتسهم بفاعلية وإيجابية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، كما يدل من ناحية أخرى على ضرورة توفير المراجعة الداخلية للمعلومات، والتزامها بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، وتوسيع نطاق عملها لتسهم بفاعلية وإيجابية في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

5. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن متغيرات المراجعة الداخلية (توفير المعلومات، وتوافر البنية المؤسسية، والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، ودعم لجنة المراجعة، ونطاق عمل المراجعة الداخلية) لتطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية متوافرة بدرجة مرتفعة على مستوى جميع البنوك، إلا أن نتائج الدراسة الميدانية أظهرت انخفاض تنفيذ بعض مهام المراجعة الداخلية لتطبيق مبادئ الحوكمة، وقد تمثلت هذه المهام في: تزويد مجالس الإدارات بالتوصيات اللازمة لتطبيق مبادئ الحوكمة، وتوفير المعلومات لأصحاب المصالح عبر المواقع الإلكترونية للبنوك، وتقديم الخدمات الاستشارية، واستخدام تعبير "تم إجراؤه وفقًا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة المراجعة الداخلية" في تقارير المراجعة الداخلية السنوية، ومراجعة حماية كافة الأصول في مختلف عمليات التشغيل ونظم المعلومات، وهذا يدل على أن هناك قصورًا في تنفيذ (الأنشطة الحديثة) المؤثرة في تطبيق مبادئ الحوكمة، فمبدأ (مجلس الإدارة) ومبدأ (لجان مجلس الإدارة) تأثرا بالقصور في مهمة تزويد مجالس الإدارات بالتوصيات اللازمة لتطبيق مبادئ الحوكمة؛ وتقديم الخدمات الاستشارية لها، أما مبدأ (الإفصاح والشفافية) ومبدأ (حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى) فقد تأثرا بالقصور في مهمة توفير المعلومات عبر المواقع الإلكترونية للبنوك، وأخيرًا تأثر مبدأ (بيئة الضبط والرقابة الداخلية) ومبدأ (الإدارة التنفيذية) بالقصور في توفير متطلبات استخدام تعبير "تم إجراؤه وفقًا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة المراجعة الداخلية " في تقارير المراجعة الداخلية السنوية؛ كما تأثرا بالقصور في المهام المرتبطة بمراجعة حماية الأصول في مختلف عمليات التشغيل ونظم المعلومات، وهذا يؤثر سلبًا في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

6. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية انخفاض توافر بعض المتطلبات المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية، وقد تمثلت هذه المتطلبات في: توافر تقييم خارجي (من خارج البنك) لخطط وبرامج جودة المراجعة الداخلية، وامتلاك برامج تكنولوجية تساعد المراجعة الداخلية في عمليات التحليل والتقييم، وهذا يدل على أن المراجعة الداخلية لم توفر متطلبات تبني برامج الجودة المهنية؛ إذ يُشترط عند تبني هذه البرامج توافر تقييم خارجي"من خارج البنك" لخطط وبرامج جودة المراجعة الداخلية؛ وما لم يتم تبني برامج الجودة المهنية للمراجعة الداخلية فلا يمكن استخدام تعبير "تم إجراؤه وفقًا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة المراجعة

الداخلية " في تقارير المراجعة الداخلية السنوية، ومن ثم يتضح قصور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية العاملة بالجمهورية اليمنية في الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية، وهذا يؤثر سلبًا في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

7. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية انخفاض بعض متطلبات دعم لجان المراجعة للمراجعة الداخلية التي تمثلت في: تكوين لجان مراجعة من أعضاء متخصصين لديهم الخبرة والمعرفة، وتحديد لجان المراجعة لرواتب ومكافآت موظفي إدارات المراجعة الداخلية، وهذا يدل على وجود قصور في خصائص لجان المراجعة في جانبي الخبرة والاختصاص، كما يدل أيضًا على وجود قصور في مهام ومسؤوليات لجان المراجعة في تحديد رواتب ومكافآت موظفي المراجعة الداخلية، وهذا يؤثر سلبًا في تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية.

التوصيات:

بناء على الاستنتاجات التي تم عرضها، وبهدف الوصول إلى تطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيل أثر المراجعة الداخلية فيها، توصي الدراسة بالآتي:

أولًا: توصيات خاصة بتطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك التجارية

1. ضرورة وضع لجان مجالس الإدارات خططًا سنوية فعالة لتنفيذ المهام الموكلة إليها.
2. ضرورة اهتمام مجالس الإدارات بحقوق مساهمي الأقلية، وأصحاب المصالح الأخرى، لما لذلك من أثر إيجابي في دعم المراكز المالية للبنوك مستقبلًا من خلال زيادة مساهمة الأقلية، أو مساهمة أصحاب المصالح الأخرى في ملكية البنوك.

ثانيًا: توصيات خاصة بإشراف البنك المركزي اليمني على تطبيق مبادئ الحوكمة

ضرورة قيام البنك المركزي اليمني بالآتي:

1. إلزام البنوك بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية.
2. تقييم ممارسات تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية دوريًا.
3. دراسة دمج البنوك التي لم تستوفِ متطلبات كفاية رأس المال ومتطلبات الحوكمة، وذلك بالاشتراك مع مجالس إدارات البنوك.
4. إلزام البنوك بتوظيف العدد الكافي من المراجعين الداخليين بناء على (حجم البنك)، وعدم ترك هذا الموضوع لتقدير البنوك؛ لما له من أثر في اكتشاف المخاطر وتطبيق مبادئ الحوكمة.

5. تبني برامج تدريبية للمراجعين الداخليين في البنوك على أنشطة مراجعة وتقويم عمليات الحوكمة، بالاشتراك مع الجهات المهنية المعنية الأخرى.
6. تعديل "دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية" في النقاط الآتية:

أ. تحديد إجراءات المراجعة الداخلية الخاصة بتقييم تطبيق مبادئ حوكمة البنوك.

ب. إدراج وظيفة الامتثال تحت إشراف لجنة المراجعة، وإعادة تسميتها بلجنة المراجعة والامتثال.

ج. ربط صياغة مبادئ حوكمة البنوك بالقوانين والتشريعات ذات الصلة.

ثالثًا: توصيات خاصة بتفعيل أثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة

أ. توصيات خاصة بتوفير المراجعة الداخلية المعلومات

ضرورة قيام المراجعة الداخلية بتحديد وتوفير المعلومات اللازمة لكل من: مجالس الإدارات ولجانها، والجمعيات العمومية، وأصحاب المصالح الأخرى عبر المواقع الإلكترونية للبنوك بهدف تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة.

ب. توصيات خاصة بتو افر البنية المؤسسية للمراجعة الداخلية

1. يجب على المراجعة الداخلية إعداد خطط استراتيجية (طويلة الأجل) تتضمن المتطلبات المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية بناء على معايير المراجعة الداخلية الدولية ومتطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة، واعتمادها من مجالس الإدارات.
2. يجب على مجالس الإدارات توفير العدد الكافي من المراجعين الداخليين، وتوفير الحوافز والمكافآت، وتوفير البرامج التكنولوجية الحديثة التي تساعد المراجعة الداخلية في عمليات التحليل والتقييم والأرشفة.

ج. توصيات خاصة بالالتزام بمعايير المراجعة الداخلية الدولية

ضرورة قيام المراجعة الداخلية بالآتي:

1. تبني برامج ضمان الجودة المهنية، وتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية.
2. المطالبة بتوفير تقييم خارجي (من خارج البنك) لتقييم خطط وبرامج جودة المراجعة الداخلية.

د. توصيات خاصة بدعم لجنة المراجعة للمراجعة الداخلية

ضرورة قيام مجالس الإدارات ولجانها بالآتي:

1. إعادة النظر في قرارات تشكيل لجان المراجعة، بحيث يتم اختيار الأعضاء الخبراء والمتخصصين في المجال المالي والمصرفي، أو الاستعانة بخبرات خارجية.
2. الإشراف المباشر على المراجعة الداخلية وإعطاؤها الاستقلالية التامة لتفعيل أثرها في تطبيق مبادئ الحوكمة.

هـ. توصيات خاصة بنطاق عمل المراجعة الداخلية

1. ضرورة قيام المراجعة الداخلية بإعداد وتصميم قاعدة بيانات إلكترونية عن جميع المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
2. ضرورة تغيير مجالس الإدارات النظرة التقليدية السائدة عن المراجعين الداخليين باعتبارهم (مراقبين) إلى النظرة الحديثة التي تعتبرهم (مستشارين)، والسماح لهم بممارسة تقديم الخدمات الاستشارية خارج البنك ضمن إطار المجموعة الاستثمارية الواحدة التي ينتمي لها البنك؛ لما لذلك من أثر في تنويع خبرة المراجعين الداخليين والوصول بهم إلى درجة" مستشار".

رابعًا: توصيات خاصة بدور الجهات المهنية والأكاديمية في تفعيل أثر المراجعة الداخلية وتطبيق مبادئ الحوكمة

1. تنسيق الجهود بين جميع الجهات المهنية لتحديث (مبادئ الحوكمة) وفقًا للمتغيرات البيئية، والتشريعية، والقانونية في الجمهورية اليمنية، بما لا يدع مجالًا لأي تعارض في القوانين والتشريعات مع مبادئ الحوكمة.
2. العمل على رفع مستوى مهنة المراجعة الداخلية والنهوض بها، ونشر الوعي المهني بممارسات تطبيق مبادئ الحوكمة في أوساط المراجعين الداخليين.
3. إقامة الندوات والدورات والمؤتمرات، وعمل النشرات الدورية والأنشطة المختلفة التي تعرف بأثر المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة.
4. الإسهام في نشر الوعي بأهمية ومزايا تطبيق مبادئ الحوكمة في جميع القطاعات.
5. إدخال موضوع الحوكمة والمراجعة الداخلية ضمن المقررات الدراسية في الجامعات والمعاهد.

الهوامش والإحالات:

(1) مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل: 2.

(2) العبدلي، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي: 2.

(3) Elamer, et al. The Impact of Multi-Layer Governance: 1.

(4) لوجاني، دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات: 2.

(5) غيغينات، تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة: 2.

(6) علي، تعزيز الحوكمة المؤسسية باستخدام معايير الإفصاح المحاسبي: 1.

(7) الديلمي، مدى تلبية متطلبات الحوكمة للتطبيق: 1.

(8) Union of Arab Banks, "Survey Results: Corporate Governance Survey": 1.

(9) البنك الدولي، المؤسسة الدولية للتنمية، وثيقة تقييم مشروع قرض مقترح: 54.

(10) Almasria, Corporate Governance and the Quality of Audit Process: 78

(11) لوجاني، دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات: 1.

(12) Christopher, The Failure of Internal Audit: Monitoring Gaps: 1.

(13) جبران، دور المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة:81.

(14) نجم، الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي: 6.

(15) Gabrinl, The Effect Of Internal Audit on Governance: 1.

(16) Eulerich, et al. Self-perception of the internal audit function: 57.

(17) سعيدي، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات: 181.

(18) Tabara, and Ungureanu, Internal Audit and Its Role in Improving Corporate Governance Systems: 139.

(19) طيب الأسماء، المراجعة الداخلية ودورها في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف الإسلامية: 1.

(20) الشمري، إطار مقترح للمراجعة الداخلية وأثرها على فاعلية حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية: 1.

(21) نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: 1.

(22) Basel Committee on Banking Supervision , Consultative Document Guidelines Corporate: 1.

(23) جوده، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية: 1. مؤسسة التمويل الدولية، دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات: 1.

(24) البنك المركزي اليمني، دليل حوكمة البنوك: 11-38.

(25) مؤسسة أبحاث معهد المراجعين، الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال المراجعة الداخلية:2.

(26) العبدلي، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي: 27.

(27) Bostan, and Grosu, The Role of Internal Audit in Optimization of Corporate: 6.

(28) Groff,et, al. Contemporary Role OF Internal Auditing IN Corporate Governance: 1.

(29) Fossung, The Role Of Internal Audit In The Cameroonian Bank Governance : 4.

(30) Boţa-Avram, Main Coordinates of Internal Audit Practices: 1.

(31) Octavia, The Effects of Implementation on Internal Auditor: 77.

(32) Jones, The Impact of Legislation on the Organization: 1.

(33) يعقوب، التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي: 1.

(34) نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: 1.

(35) سعيد، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة: 41.

(36) Yusoff, & Alhaji, Insight of corporate governance theories: 54.

(37) أبكر، إدارة الموارد البشرية والأداء لتحقيق الاستمرارية: 26، 53.

(38) Adebanjo, & Kehoe, An evaluation of factors influencing teamwork: 49.

(39) مؤسسة أبحاث معهد المراجعين، الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال المراجعة الداخلية: 1.

(40) حماد، حوكمة الشركات: 149.

(41) الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق: 77.

(42) دراوسي، والهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات: 11.

(43) نادي الأعمال اليمني، دليل عمل لجنة المراجعة: 7-14.

(44) مؤسسة أبحاث معهد المراجعين، الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال المراجعة الداخلية: 33.

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1) أبكر، أبوبكر الحاج، إدارة الموارد البشرية والأداء لتحقيق الاستمرارية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان، 2009م.

2) البنك الدولي، المؤسسة الدولية للتنمية، وثيقة تقييم مشروع قرض مقترح لتنمية البنية التحتية المالية في الجمهورية اليمنية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2013. متاح على الرابط الآتي:
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwja4JXu_YLRAhUHVBQKHdcsCT4QFggtMAM&url=http%3A%2F%2Fdocuments.worldbank.org%2Fcurated%2Fen%2F958711468154495470%2F786240PAD0ARAB0ox0379844B00PUBLIC0.docx&usg=AFQjCNFEWYvwMk4Ft2FxHohvNm5zpg3Ldg&sig2=KLSPDeKmX2-EB2fWwez1iA&bvm=bv.142059868, d.d24 [22 Oct 2020].

3) البنك المركزي اليمني، دليل حوكمة البنوك، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2013. متاح على الرابط الآتي:
http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/BGG2013.pdf [27 Sep 2020].

4) جبران، محمد علي صالح، دور المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة في شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط-دراسة ميدانية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن، ع41، 2014م.

5) جوده، فكري عبد الغني محمد، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقًا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008م.

6) حماد، طارق عبدالعال، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005م.

7) دراوسي، مسعود، والهادي، ضيف الله، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مؤتمر: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012م.

8) الديلمي، مناف أحمد علي، مدى تلبية متطلبات الحوكمة للتطبيق في القطاع العام بالجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2013م.

9) سعيدي، يحيى وأوصيف، لخضر، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ع5، 2012م.

10) سعيد، عهد علي، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2009م.

11) الشمري، عيد بن حامد، إطار مقترح للمراجعة الداخلية وأثرها على فاعلية حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، ع12، 2010م.

12) طيب الأسماء، عصمت محمد، المراجعة الداخلية ودورها في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان، 2010م.

13) علي، عمار مهيوب محمد، تعزيز الحوكمة المؤسسية باستخدام معايير الإفصاح المحاسبي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شركات القطاع الاقتصادي والمختلط في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009م.

14) العبدلي، محمد عبد الله حامد، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012م.

15) غيغينات، كارولين، تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في بلدان التحول العربي، ورقة عمل مقدمة لمنتدى صندوق النقد الدولي، 2013م، متاح على الرابط الآتي: http: //blog-montada.imf.org/?p=3234.

16) لوجاني، عزيز، دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2020م.

17) مخلوف، أحمد، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، بحث مقدم إلى مؤتمر بعنوان: الملتقى الدولي الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009م.

18) مؤسسة أبحاث معهد المراجعين الداخليين الدولي، الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال المراجعة الداخلية، فلوريدا، أمريكا، تمت ترجمته للغة العربية من قبل جمعية المراجعين الداخليين اللبنانية، بيروت، 2012م.

19) مؤسسة التمويل الدولية، دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، مصر، 2003م.

20) نادي الأعمال اليمني، دليل عمل لجنة المراجعة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2010. متاح على الرابط الآتي:
http://www.ybcyemen.com/uploads/publications/files/Audit%20committee%20work%20guidelines%20-%20available%20in%20Arabic.pdf

21) نسمان، إبراهيم إسحاق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م.

22) نجم، بان توفيق، الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي: دراسة استطلاعية في عينة من المصارف والشركات العراقية، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات بصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، ع24، 2013م.

23) الوردات، خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتدقيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م.

24) يعقوب، فيحاء عبد الله، التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي، دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2006م.

Arabic References:

1) ʾAbkar, ʾAbūbakr al-Ḥājj, ʾIdārat al-Mawārid al-Basharīyah & al-ʾAdāʾ li-Taḥqīq al-ʾIstimrārīyah, Master's Thesis, Kullīyat al-ʾĀdāb, Jāmiʿat al-Kharṭūm, al-Sūdān, 2009.

2) al-Bank al-Dawlī, al-Muʾassasah al-Dawlīyah lil-Tanmīyah, Waṯīqah Taqyīm Mashrūʿ Qarḍ Muqtaraḥ li-Tanmīyat al-Bunyah al-Taḥtīyah al-Mālīyah fī al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah, Ṣanʿāʾ, al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah, 2013. Link
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwja4JXu_YLRAhUHVBQKHdcsCT4QFggtMAM&url=http%3A%2F%2Fdocuments.worldbank.org%2Fcurated%2Fen%2F958711468154495470%2F786240PAD0ARAB0ox0379844B00PUBLIC0.docx&usg=AFQjCNFEWYvwMk4Ft2FxHohvNm5zpg3Ldg&sig2=KLSPDeKmX2-EB2fWwez1iA&bvm=bv.142059868, d.d24 [22 Oct 2020].

3) al-Bank al-Markazī al-Yamanī, Dalīl Ḥawkamat al-Bunūk, Ṣanʿāʾ, al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah, 2013. mutāḥ ʿalá al-Rābṭ al-ʾĀtī: http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/BGG2013.pdf.

4) Jubrān, Muḥammad ʿAlī Ṣāliḥ, Dawr al-murājaʿah al-dākhilīyah fī taṭbīq al-Ḥawkamah fī sharikāt & muʾassasāt al-qiṭāʿ al-ʿĀmm & al-mukhtalaṭ-dirāsah maydānīyah li-ʾĀrāʾ al-murājiʿyn al-dākhlīyn & al-khārijīyn, Majallat Kullīyat al-Tijārah & al-ʾIqtiṣād, Kullīyat al-Tijārah & al-ʾIqtiṣād, Jāmiʿat Ṣanʿāʾ, al-Yaman, issue 41, 2014.

5) Jawdah, Fikrī ʿAbdalġanī Muḥammad, Madá taṭbīq Mabādiʾ al-Ḥawkamah al-muʾassasīyah fī al-maṣārif al-Filasṭīnīyah wifqan li-mabādiʾ Munaẓẓamat al-Taʿāwun al-ʾIqtiṣādī & al-Tanmīyah & mabādiʾ Lajnat Bāzil lil-raqābah al-maṣrifīyah, Master's Thesis, al-Jāmiʿah al-ʾIslāmīyah, Ġazzah, 2008.

6) Ḥammād, Ṭāriq ʿAbdalʿāl, Ḥawkamat al-sharikāt: al-mafāhīm, al-mabādiʾ, al-tajārib-taṭbīqāt al-Ḥawkamah fī al-maṣārif, al-Dār al-Jāmiʿīyah, Miṣr, 2005.

7) Darāwsī, Masʿūd, & al-Hādī, Ḍayfallāh, Faʿālīyat & ʾAdāʾ al-murājaʿah al-dākhilīyah fī ẓill Ḥawkamat al-sharikāt ka-ʾĀlīyah lil-ḥadd min al-fasād al-mālī & al-ʾIdārī, Mūʾtamar: Ḥawkamat al-sharikāt ka-ʾĀlīyah lil-ḥadd min al-fasād al-mālī & al-ʾIdārī, Kullīyat al-ʿUlūm al-ʾIqtiṣādīyah & al-Tijārīyah & ʿUlūm al-Tasyīr, Jāmiʿat Muḥammad Khayḍar, al-Jazāʾir, 2012.

8) al-Daylamī, Manāf ʾAḥmad ʿAlī, Madá Talbiyat Mutaṭallabāt al-Ḥawkamah lil-taṭbīq fī al-qiṭāʿ al-ʿĀm bi al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah, PhD Thesis, Jāmiʿat Dimashq, Sūrīyā, 2013.

9) Saʿīdī, Yaḥyá & ʾwṣīf, Lakhḍar, Dawr al-murājaʿah al-dākhilīyah fī Tafʿīl Ḥawkamat al-Sharikāt, Majallat al-Dirāsāt al-ʾIqtiṣādīyah, Kullīyat al-ʿUlūm al-ʾIqtiṣādīyah & al-Tijārīyah & ʿUlūm al-Tasyīr, Jāmiʿat al-Wādī, al-Jazāʾir, issue 5, 2012.

10) Saʿīd, ʿAhd ʿAlī, al-ʾAṯar al-Mutawaqqaʿ li-Ḥawkamat al-sharikāt ʿalá mihnat al-murājaʿah fī Sūrīyā, Master's Thesis, Kullīyat al-ʾIqtiṣād, Jāmiʿat Tishrīn, Sūrīyā, 2009.

11) al-Shammarī, ʿĪd ibn Ḥāmid, ʾIṭār Muqtaraḥ lil-murājaʿah al-dākhilīyah & ʾAṯaruhā ʿalá faʿālīyat Ḥawkamat al-sharikāt bi-al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah, Majallat Jāmiʿat Dimashq lil-ʿUlūm al-iqtiṣādīyah, Jāmiʿat Dimashq lil-ʿUlūm al-ʾIqtiṣādīyah & al-Qānūnīyah, Sūrīyā, issue 21, 2010.

12) Ṭayyib al-ʾAsmāʾ, ʿIṣmat Muḥammad, al-murājaʿah al-dākhilīyah & dawruhā fī taṭbīq Mabādiʾ Ḥawkamat al-sharikāt bi al-maṣārif al-ʾIslāmīyah, PhD Thesis, Jāmiʿat ʾUmm Durmān, Maʿhad Buḥūṯ & Dirāsāt al-ʿĀlam al-ʾIslāmī, al-Sūdān, 2010.

13) ʿAlī, ʿAmmār Mahyūb Muḥammad, Taʿzīz al-Ḥawkamah al-muʾassasīyah bi-Istikhdām Maʿāyīr al-ʾIfṣāḥ al-Muḥāsabī li-Munaẓẓamat al-Taʿāwun al-ʾIqtiṣādī & al-Tanmīyah fī sharikāt al-qiṭāʿ al-ʾIqtiṣādī & al-Mukhtalaṭ fī al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah, PhD Thesis, al-ʾAkādīmīyah al-ʿArabīyah lil-ʿUlūm al-Mālīyah & al-Maṣrifīyah, al-ʾUrdun, 2009.

14) al-ʿAbdalī, Muḥammad ʿAbdallāh Ḥāmid, Athar taṭbīq al-Ḥākimīyah al-muʾassasīyah ʿalá Jawdah al-Tadqīq al-Dākhilī fī al-sharikāt al-Ṣināʿīyah al-Mudrajah fī Sūq al-Kuwayt, Master's Thesis, Kullīyat al-ʾAʿmāl, Jāmiʿat al-Sharq al-Awsaṭ, al-ʾUrdun, 2012.

15) Ġiġīnāt, Kārūlīn, Taʿzīz al-Shafāfīyah & al-Ḥawkamah al-Rashīdah fī buldān al-Taḥawul al-ʿArabī, Waraqat ʿAmal Muqaddamah li-Muntadá Ṣundūq al-Naqd al-Dawlī, 2013, mutāḥ Link: http: //blog-montada.imf.org/?p=3234.

16) Lūjānī, ʿAzīz, Dawr al-Tadqīq al-Dākhilī fī Ḥawkamat al-sharikāt-dirāsah ḥālat majmūʿah mina al-muʾassasāt al-ʾIqtiṣādīyah al-Jazāʾirīyah, PhD Thesis, Jāmiʿat Muḥammad Khayḍar, al-Jazāʾir, 2020.

17) Makhlūf, ʾAḥmad, al-ʾAzmah al-Mālīyah al-ʿĀlamīyah & ʾIstishrāf al-ḥall bi-Istikhdām Mabādiʾ al-ʾIfṣāḥ & al-Shafāfīyah & Ḥawkamat al-sharikāt, baḥth muqaddam ʾilá Mūʾtamar bi-ʿUnwān: al-Multaqá al-Dawlī al-ʾAwwal, Kullīyat al-ʿUlūm al-Iqtiṣādīyah & ʿUlūm al-Tasyīr, Jāmiʿat Faraḥāt ʿAbbās, al-Jazāʾir, 2009.

18) Muʾassasat ʾAbḥāṯ Maʿhad al-Murājiʿīyn al-Dākhilīyn al-Dawlī, al-ʾIṭār al-Mihanī al-Dawlī li-Mumārasat ʾAʿmāl al-murājaʿah al-dākhilīyah, Florida, America, tammat tarjamatihi lil-Luġah al-ʿArabīyah min qabl Jamiʿīyat al-Murājiʿīyn al-Dākhilīyn al-Lubnānīyah, Bayrūt, 2012.

19) Muʾassasat al-Tamwīl al-Dawlīyah Dalīl al-Mumārassāt al-Jaīydah li Ḥawkamat al-Sharikāt, Miṣr, 2003.

20) Nādī al-ʾAʿmāl al-Yamanī, Dalīl ʿAmal Lajnat al-murājaʿah, Ṣanʿāʾ, al-Jumhūrīyah al-Yamanīyah, 2010. Link: http://www.ybcyemen.com/uploads/publications/files/Audit%20committee%20work%20guidelines%20-%20available%20in%20Arabic.pdf

21) Nasmān, ʾIbrāhīm ʾIsḥāq, Dawr ʾIdārāt al-murājaʿah al-dākhilīyah fī Tafʿīl Mabādiʾ al-Ḥawkamah dirāsah taṭbīqīyah ʿalá Qiṭāʿ al-maṣārif al-ʿĀmilah fī Filasṭīn, Master's Thesis, al-Jāmiʿah al-ʾIslāmīyah, Ġazzah, 2009.

22) Najm, Bān Tawfīq, al-Dawr al-Takāmulī lil Tadqīq al-Dākhilī fī fāʿilīyat al-Taḥakkum al-mūʾassasī: dirāsah ʾIstiṭlāʿīyah fī ʿAīynah min al-maṣārif & al-sharikāt al-ʿIrāqīyah, Majallat al-ʾIqtiṣād al-Khalījī, Markiz Dirāsāt Baṣrah & al-Khalīj al-ʿArabī, Jāmiʿat al-Baṣrah, al-ʿIrāq, issue 24, 2013.

23) al-Wardāt, Khalaf ʿAbdallāh, al-Tadqīq al-Dākhilī bayna al-Naẓarīyah & al-Tadqīq, Dār al-Warrāq lil-Nashr & al-Tawzīʿ, al-ʾUrdun, 2006.

24) Yaʿqūb, Fayḥāʾ ʿAbdallāh, al-Tadqīq al-Dākhilī & dawruhu fī al-Taḥakkum al-muʾassasī, dirāsah taṭbīqīyah ʿalá al-maṣārif al-ʿIrāqīyah al-khāṣṣah, PhD Thesis, Kullīyat al-ʾIdārah & al-ʾIqtiṣād, Jāmiʿat Baġdād, al-ʿIrāq, 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

1) Almasria, N. A. Corporate Governance and the Quality of Audit Process: An Exploratory Analysis Considering Internal Audit, Audit Committee and Board of Directors. European Journal of Business and Management Research, 7(1), 2022.

2) Adebanjo, D., & Kehoe, D. An evaluation of factors influencing teamwork and customer focus. Managing Service Quality: An International Journal, 11 (1),2001.

3) Basel Committee on Banking Supervision (BCBS,. Consultative Document Guidelines Corporate Governance Principles for Banks, Bank for International Settlements, 2015.

4) Bostan, I. and Grosu, V. The Role of Internal Audit in Optimization of Corporate Governance at the Groups of Companies, Theoretical and Applied Economics, *2* (2),2010.

5) Boţa-Avram, C. Main Coordinates of Internal Audit Practices in the Context of Corporate Governance at European Level, In European Business Research Conference Proceedings,2012.

6) Christopher, J. The Failure of Internal Audit: Monitoring Gaps and a Case for a New Focus. Journal of Management Inquiry, iseu 12, 2018.

7) Elamer, A. A., Ntim, C. G., Abdou, H., Zalata, A., & Elmagrhi, M. The Impact of Multi-Layer Governance on Bank Risk Disclosure in Emerging Markets: The Case of Middle East and North Africa. , Accounting Forum, Forthcoming,2019. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3315261

8) Eulerich, M., Theis, J., Velte, P., and Stiglbauer, M. Self-perception of the internal audit function within the corporate governance system – empirical evidence for the European Union , Problems and Perspectives in Management (PPM), 11, 2013.

9) Fossung, M. F. The Role Of Internal Audit In The Cameroonian Bank Governance, African Journal of Social Sciences, (4), 32013..

10) Groff, M. Z., Di Pietra, R., & Sitar, A. S. Contemporary Role OF Internal Auditing IN Corporate Governance ,2016. Retrieved from http: //www.sam-d.si/Upload/Articles/DRMJv05n01a04.pdf

11) Gabrinl, C. J. The Effect Of Internal Audit on Governance: Maintaining Legitimacy of Local Government (Doctoral Dissertation , Reubin O'D. Askew School of Public Administration and Policy,2013, Retrieved from https://www.researchgate.net/profile/Carl_Gabrini/publication/260339731_The_Effect_of_Internal_Audit_on_Governance_Maintaining_Legitimacy_of_Local_Government/links/0c960530d69a11e18f000000.pdf

12) Jones, K. K. The Impact of Legislation on the Organization: Evaluating the Impact of Corporate Governance Regulation on the Internal Audit Function (Doctoral Dissertation, Robinson College of Business, Georgia State University,2013. Retrieved from http://scholarworks.gsu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1025&context=bus_admin_diss

13) Octavia, E. The Effects of Implementation on Internal Auditor and good Corporate Governance in Corporate Performance , Journal of Global Business and Economics, (6) 1, 2013.

14) Tabara, N., and Ungureanu, M. Internal Audit and Its Role in Improving Corporate Governance Systems, Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica, 14 (1),2021..

15) Union of Arab Banks ,. Survey Results: Corporate Governance Survey of the Arab Banking Sector, Union of Arab Banks, Aljezah, Egypt. 2007. Retrieved from http: //www.cipe.org/sites/default/files/publication-docs/CGSurveyJanuary2007.pdf

16) Yusoff, W. F. W., & Alhaji, I. A. Insight of corporate governance theories. Journal of Business and management, 1 (1), 2021.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

Contents

- On the Chapter of Selling from the Book of "Sabeel al-Rashad "by Ibn al-Maqri: Study and Verification
  Dr. Abdu Ali Mohammad Al-Jeddi.....**9**
- Six Fundamental Rules Related to *Nawāfil*: Applied Etymological Study
  Dr. Abdulazeem Ramadan Abdulsadiq Ahmad.....**52**
- The Otherworldly Assignment and its Legal Effects: A Fundamentalist Applied Study
  Dr. Ali Bin Muhammad Bin Ali Baroom.....**98**
- The Impact of the Objectives of Sharia on Self-Development
  Dr. Amal Ahmed Saeed Aqlan.....**216**
- Insurance of Investment Funds A Jurisprudential Study
  Dr. Qasim Bin Muhammad Bin Ibrahim.....**246**
- Jurisprudential Rulings on Congregational Prayers during the Curfew
  Dr. Munira Bint Saeed Bin Abdullah Abu Hamamah.....**290**
- Issues Related to the Angels in *Ṣalāh* and *Masājid* A Doctrinal Study
  Dr. Ayman Bin Mohammed Al-Hamdan.....**352**
- The Term *A-Tashīf & al-Taḥrif* from the Perspective of al-Hafiz Ibn Uday and al-Hafiz Ibn Hajar
  Mona Mohamed Saad Al-Shahrani.....**383**
- The Culture of Dialogue in the Prophetic Sunnah and its Impact on the Individual and Society
  Dr. Arwa Ali Muhammad Al-Yazidi.....**415**
- The Commercial Exchange between Aden Port and the Ports of Southeast Asia (626-858 AH/ 1229-1454 AD) A Historical Study
  Dr. Mohammed Ahmed Taher Al -Hajj.....**454**
- The French Missions to the Yemeni Ports (1736 – 1709 AD)
  Dr. Amal AbdulMoez Saleh Al- Hemyari.....**506**
- Communities of Practice as a Tool of Knowledge Management: A Scientific Review
  Abdullah Ibrahim Al-Qahtani.....**537**
- The Impact of Applying the Enterprise Resource Planning System on the Administrative and Financial Performance in the Yemeni Universities: A Case study of Thamar University
  Dr. Amal Mohamed Al-Mogahed.....**575**
- The Impact of Using Social Media on the Performance of Small and Micro Enterprises Run by Youth in Abs and Bani Qais Districts - Hajjah Governorate
  Dr. Nagwa Ahmed Noman Osman.....**613**
- The Impact of Internal Audit on Applying Governance Principles: A Field Study on Commercial Banks in the Republic of Yemen
  Dr. Abdullah Hasan Mohammed Ali Al-Raimi.....**646**
- The Impact of the Application of Total Quality Management on the Performance of Public Service Employees in the Ministry of Public Works and Roads in Yemen
  Hamed Dhaifallah Mohamed Al-kurshomi.....**699**

d. Theses: The author's surname, The author's first name, department, Faculty, university, date of approval.

For Example: Al-Nihmi, Ahmed Saleh Mohammed, "Stylistic Characteristics in the Poetry of Enthusiasm between Abu Tammam and Al-Buhturi - The Poetry of War and Pride as a Model," PhD Thesis, Department of Postgraduate Studies, Faculty of Arabic Language, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, 2013.

- Then, they shall be all arranged alphabetically, provided that (al, abu, and ibn) are not included in the arrangement. Example: "ibn Manthur" is arranged under the letter "*mem* 'M'".
- The researcher Romanizes the references after they are reviewed and approved in their final form by the journal's editorial board.

- The paper should be sent in Word and PDF formats in the name of the editor-in-chief to the journal's e-mail address, i.e.,: info@jthamararts.edu.ye
- The editor-in-chief informs the researcher of the receipt of his/her paper and its approval for the peer-review or amendments before its approval for the peer-review.

Third: Peer-review and Publication Procedures

- After the paper is approved for the peer-review by the editor-in-chief, his deputy or the managing editor, the concerned paper is referred to the peer-reviewers.
- Papers submitted for publication in the journal are subject to an anonymous double review process.
- The decision to accept the paper for publication or rejecting it is made based on the reports submitted by the peer-reviewers and editors. They are based on the value of the scientific paper, the extent to which the approved publishing conditions and the declared policy of the journal are met, and on the principles of scientific honesty, originality and novelty of the research.
- The editor-in-chief informs the researcher of the peer-reviewers' decision regarding its eligibility to be published or not, or the requirement for further recommended amendments.
- The researcher shall abide by the amendments recommended by the peer-reviewers and editors to be made in the paper according to the reports sent to him/her, within a period not exceeding 15 days.
- The paper is returned to the peer-reviewers when the recommendations are substantive; to know the extent of the researcher's commitment to fulfill the necessary amendments. The editorial presidency/management is responsible for following up on the evaluation when the recommendations for amendments to be done are minor. Then, the final verification is to be done, and the researcher is given a letter of acceptance to publish, including the number and date of the issue that the paper will be published in.
- After making sure that the manuscript is ready in its final form, it is sent for linguistic proofreading and technical review; then it is forwarded for the final production.
- The paper is returned in its final form to the researcher before publication for final review and comments, if any, according to the form prepared for this.
- Issues are published electronically on the magazine's website according to the specific time plan for publication. Once they are published, they are made available for downloading for free without conditions.

Fourth: Publication Fee

Researchers pay the prescribed fees as follows:

- Faculty members at Thamar University pay an amount of (15,000) Yemeni riyals.
- Researchers from inside Yemen pay (25,000) Yemeni riyals.
- Researchers from outside Yemen pay $150 or its equivalent.
- The researchers also pay for sending hard copies of the issue.
- In case the number of the paper's words exceeds (9,000), researchers will pay one thousand Yemeni riyals for each extra page.
- The amount will not be refunded in case the paper is rejected by the peer-reviewers.

Note: For having a look on the previous issues of the journal, please viit the journal's website as follows

https://www.tu.edu.ye/journals/index.php/artsmain

Jornal Address: Faculty of Arts, Thamar University, Tell: 00967-509584

P.O. pox. 87246, Faculty of Arts, Thamar University, Dhamar, Republic of Yemen.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

Publication Rules:

The peer-reviewed scientific journal *Arts* is issued by the Faculty of Arts, Thamar University, Republic of Yemen. It accepts publishing papers in Arabic, English as well as French, according to the following rules:

First: General rules for papers to be accepted for peer-review:

- The paper should be characterized by originality and sound scientific methodology.
- The paper should not have been previously published or submitted for any publication to another party, and the researcher has to submit a written undertaking for that.
- Papers should be written in a sound language, taking into account the rules of punctuation and accuracy of forms - if any - in (Word) format.
- Papers shall be written in (Sakkal Majalla) font, size (15), for papers in Arabic; and in (Sakkal Majalla) font, size (13) for papers in both English and French. The headlines are in bold, size (16). The space between the lines is (1.5 cm), and the margins are (2.5 cm) on each side.
- The paper shall not either exceed (7000) words, or be less than (5000) words, including figures, tables and appendices. Any excess required maybe allowed up to (9000) words.
- The researcher must avoid plagiarism or quoting others' statements or ideas without referring to the original sources.

Second: Procedures for Applying for Publication:

The researcher is obligated to arrange the submitted paper according to the following steps:

- **The first page** contains the title in Arabic, the researcher's name and title, the institution to which he/she belongs, his/her e-mail address, and then the abstract in Arabic.
- **The second page** contains an English translation of the contents of the first page (title, name and description of the researcher etc., abstract and keywords).
- **The abstract**, in Arabic and English translation, contains the following elements each: (research objective, methodology, and results), provided that each of them should not exceed 170 words, and not less than 120 words, in one paragraph, and both should also be included keywords ranging between 4-5 words.
- **Introduction**: The paper contains an introduction in which the researcher reviews: an overview of the topic, previous studies, the new contribution that the research will add in its field, research problem, research objectives, research importance, research methodology, and research plan (research sections), providing them in the context without separating titles within the introduction.
- **Presentation**: The paper is presented in accordance with the adopted scientific standards and principles, and the referred to parts and sections, in a coherent and sequential manner.
- **Results**: The results shall be displayed clearly, sequentially and accurately.
- **Margins and references**:

- The margins at the end of the paper shall be documented as follows:

In the margins, it is enough to write the author's family name, the title of the research/book in brief, and then the volume, if there is any in the same page. For instance: Al-Muqri, *Nafh Al-Tayeb*: 1/100. If there is no volume, the page number is written directly. For instance: Saussure, *General Linguistics*: 100.

- The sources and references data shall be documented as follows:

a. Manuscripts: The author's surname, The author's first name, the title of the manuscript, its place of preservation and its number.

For example: Al-Akbari, Abu Al-Baqa'a Abdullah Ibn Al-Hussain (616 AH), *E'rab Lamiat Al-Arab Lil Shanfari*, A'arif Hikmat Library, Medina, Saudi Arabia (Literature, 77).

b. Books: The author's surname, The author's first name, the title of the book, the country of publication, its place, the edition, and its date.

For example: Al-Muqri, Ahmed Bin Mohammed, *Naful Teeb Min Qusn Al-Andalus Al-Rateeb*. Dra Sader, Beirut. V. 5, 2008.

c. Periodicals: The author's surname, The author's first name, article title, journal, publisher, country, volume number, issue number, date.

For example: Al-Shami, Altaf Esmail Ahmed, "The cut-off exception in the Holy Qur'an - A Semantic Study", Arts Journal for Linguistic & Literary Studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V. 8, 2020.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

Arts

A Refereed Quarterly Scientific Journal,

Issued by the Faculty of Arts,

Thamar University, Thamar,

Republic of Yemen,

(Issue. 24)

September: 2022

ISSN: 2616-5864

EISSN: 2707-5192

Local No: (551 - 2018)

This is an open access journal which means that all content is freely available without charge to the user or his/her institution. Users are allowed to read, download, copy, distribute, print, search, or link to the full texts of the articles, or use them for any other lawful purpose, without asking prior permission from the publisher or the author. under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

Scientific and advisory board

Prof. Ahmed Shoja'a Aldeen (Yemen)	Prof. Atef Abdulaziz Moawadh (Egypt)
Prof. Ahmed Siraj (Morocco)	Prof. Abdulhakeem Shaif Mohammed (Yemen)
Prof. Ahmed Saleh Mohammed Qatran (Yemen)	Prof. Abdulkareem Ismail Zabibah (Yemen)
Prof. Ahmed Mutaher Aqbat (Yemen)	Prof. Abdullah Ismail Abulghaith (Yemen)
Prof. Ahmed Ali Al-Akwa'a (Yemen)	Prof. Abdullah Saeed Al-Gaidi (Yemen)
Prof. Altaf Yeaseen Khdher Al-Rawi (Iraq)	Prof. Abdu Farhan Al-Hymiari (Yemen)
Prof. Bajash Sarhan Al-Mikhlafi (Saudi Arabia)	Prof. Ali Saeed Saif (Yemen)
Prof. Al-Haj Mousa Awni (Morocco)	Prof. Fadhl Abdullah Al-Rubai'I (Yemen)
Prof. Husain Abdullah Al-Amri (Yemen)	Prof. Leif Stenberg (UK)
Prof. Hasan Emily (Morocco)	Prof. Mohammed Hizam Al-Ammari (Yemen)
Prof. Hasan Mohammed Shabalah (Yemen)	Prof. Mohammed Sinan Al-Jalal (Yemen)
Prof. Hasan Thabit Farhan (Yemen)	Prof. Mohammed Hamzah Ismael Al-Hadad (Egypt)
Prof. Hamoud Muhammad Sharaf Al-Din (Yemen)	Prof. Mohammed Mohammed Al-Rafeeq (Yemen)
Prof. Rabeh khawni (Algeria)	Prof. Muneer Adbulgaleel Al-Areqi (Yemen)
Prof. Sajida Taha Mohammed Al-Fahdawi (Iraq)	Prof. Nahedh Abdalrazzaq Daftar (Iraq)
Prof. Adel Abdulghani Al-Ansi (Yemen)	Prof. Nasr Mohammed Al-Hogaili (Yemen)

Financial Officer	Technical Output
Ali Ahmed Hasan Al-Bakhrani	Mohammed Mohammed Subia

العدد الرابع والعشرون 24
سبتمبر 2022

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

Arts

A Quarterly Scientific Refereed Journal for Social Studies and Humanity

Issued by the Faculty of Arts

General supervision

Prof. Talib Al-Nahari

Editor-in-Chief

Prof. Abdulkareem Mosleh Al-Bahlah

Deputy Chief Editor

Dr. Esam Wasel

Editorial Manager

Dr. Fuad Abdulghani Mohammed Al-Shamiri

Editors

Prof. Gadah Mohamed Abdelrahim (Egypt)	Prof. Aref Ahmed Al-Mikhlafi (Saudi Arabia)	Dr. Jamal Numan Abdullah (Yemen)
Dr. Nouman Ahmed Seed (Yemen)	Prof. Abdullah Abdulsalam Al-Hadad (Saudi Arabia)	Dr. Hasan Mohamed Al-Muallimi (Yemen)
Prof. Mansoor Al-Nawbi Youssef (Egypt)	Prof. Abdulhakim Abdulhak saifaddin (Qatar)	Dr.Sarmad Jassem Al- Khazraji (Iraq)
Prof. Wadia Mohammed Al-Azazi (Saudi Arabia)	Prof. Adulqader Asaj Muhammad (Yemen)	Prof. Sefyan Othman Al-Makrami (Yemen)

Proofreading and translation:

English Part	Arabic Part
The abstracts of the current issue were Translated by: Dr. Abdulmalik Othman Esmail Ghaleb **Proofreading:** Dr. Amin Ali Al-Slol	Dr. Abdullah Al-Ghobasi

EISSN: 2707-5192
ISSN: 2616-5864

Arts

A Quarterly Peer Reviewed Journal for Social Studies and Humanity

**Issued by the Faculty of Arts,
Thamar University**

The Impact of the Objectives of Sharia on Self-Development

Insurance of Investment Funds A Jurisprudential Study

The French Missions to the Yemeni Ports (1736 – 1709 AD)

Communities of Practice as a Tool of Knowledge Management: A Scientific Review

The Impact of Applying the Enterprise Resource Planning System on the Administrative and Financial Performance in the Yemeni Universities: A Case study of Thamar University

24